الأربعاء 1 أيار 2024
العدد 5190 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 1 Mai 2024 no 5190 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

الطلاب الأميركيون: لا تراجع عن نصرة غزّة

12

«الأخبار» تنشر نصّ العرض الإسرائيلي

المقاومة ترفض اتفاقاً لا يوقف الحرب ولا ينهي الاحتلال بنص واضح
تفاصيل معركة رفح وتحذير لبريطانيا من التواجد على شاطئ غزة

عمال لبنان... أيتام!

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد العمال

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

تفاصيل ترتيبات معركة رفح وتحذير لبريطانيا من ارسال جنودها الى شاطئ غزة

المقاومة ترفض اتفاقاً لا يوقف الحرب وينهي الاحتلال

600 مليون دولار خرجت من غزة

كشفت إحصاءات شبه رسمية من قطاع غزة، أن العدوان الإسرائيلي، وعمليات الابتزاز الجارية من الجانب المصري للراغبين بالخروج، قد تسبّبت بخروج نحو 600 مليون دولار من الأموال النقدية الموجودة في القطاع. في المرحلة الأولى، تولّى منسق الأمم المتحدة طور وينسلاند إقناع إدارة بنك فلسطين، بإخلاء كل الموجودات النقدية في فروعه الواقعة شمال غزة، خشية أن يستولي عليها الناس أو سلطات الاحتلال. ولكنّه رفض تغذية الصرّافات الآلية في الجنوب، وشارك بالضغط على التجار لسحب موجوداتهم ونقلها إلى مصر أو الأردن. فيما عمدت آلاف العائلات إلى سحب عشرات الملايين لأجل سداد كلفة السفر، حيث لا تزال شركة «هلا» المصرية، والتي يُشتبه في أن محمود السيسي، نجل الرئيس المصري، له حصة من أعمالها، تتقاضى نحو 5 آلاف دولار عن كل فرد على الأقل، علماً أن أموالاً كثيرة حُوّلت إلى عائلات في غزة، لكنها بقيت في مصر وأُنفقت على عمليات المغادرة نفسها.

وتقول مصادر حكومة غزة إن نتائج فقدان الأموال بدأت تتكشّف، عندما عجز من بقي من الناس عن شراء بضائع أدخلها تجار إلى غزة. مع الإشارة إلى أن قوات الاحتلال نفّذت أكثر من 13 عملية اغتيال لصرّافين من أبناء القطاع كانوا يتولّون منذ سنوات طويلة إدارة التحويلات المالية بين غزة والخارج. وجاءت عملية تصفية الصرّاف اللبناني محمد سرور من قبل جهاز أمني إسرائيلي في المتن الشمالي في لبنان على الخلفية نفسها، بينما تواصلت ملاحقة صرّافين موجودين في مصر والأردن للغاية نفسها.

أبراهيم الأمين

مشكلة الوسطاء في ملف المفاوضات مع المقاومة في غزة، أنهم يتصرفون من موقع أن العدو هو المنتصر، وأن المقاومة في وضع ضعيف يوجب عليها التنازل والقبول بما يُعرض عليها. وهذه العقلية لا تزال تتحكّم بأداء الأميركيين والإسرائيليين من جهة، وحتى المصريين والى حد ما القطريين، برغم أن الجولة الأخيرة من المفاوضات، تقصّد العدو بالتعاون مع مصر إبعاد قطر قدر الإمكان عنها.

في العقل السياسي الخاص بقيادة قوى المقاومة في غزة، توجد ثوابت جوهرية، وهي لم تعد قابلة للمساومة. صحيح أنه في الأشهر الأولى من الحرب، كان مشهد الجرائم يشكل عنصراً ضاغطاً بقوة على قيادات المقاومة داخل وخارج القطاع، إلا أن المازق الحقيقي الذي يواجه المشروع الإسرائيلي اليوم، وفشله في تحقيق أهدافه، والتطورات الحاصلة في المنطقة، كلها عناصر تجعل المقاومة تنتقل إلى مربّع يتطلب صلابة كبرى في جوهر الموقف، ولو مع مرونة كبيرة في الشكل.

بهذا المعنى، ووفق هذه العقلية، أعدّت المقاومة ردّها في 14 آذار الماضي، والذي عاد العدو ليقدّم ورقة مضادّة في 8 نيسان، وانتهى إلى موقف رافض من جانب المقاومة، لأن جوهر ما عُرض يُختصر بجملة واحدة: أعطونا الأسرى واستعدّوا لموجة قتل جديدة! عملياً، قال المفاوض الفلسطيني مرات عدة، إن أي تفاوض الآن يهدف إلى تحقيق أهداف مركزية لكل طرف. وإذا كان العدو يريد الهدنة لأجل تحرير أسراه، وتريد الولايات المتحدة تخفيف ضغط الرأي العام في العالم، وتريد مصر تقليص حجم التأثيرات على دورها، وتريد قطر الوصول إلى صيغة مقبولة من الجميع، فإن المقاومة تريد أمراً أساسياً، هو يمثّل اليوم الأولوية بعبارتين: وقف الحرب وانسحاب قوات الاحتلال من جهة، وإطلاق عملية الإغاثة لسكان غزة من جهة ثانية.

بناءً عليه، فإن النقاش في الورقة الأخيرة التي نقلها الوسيط المصري إلى قيادة «حماس»، يوم الجمعة الماضي، انطلق من حجم اقتراب الطرف الإسرائيلي من تلبية هذين المطلبين. ولكنّ بنود الورقة، اشتملت على مناورات كلامية وتنازلات شكلية، لكنها لا تلبي لا مطلب وقف الحرب (ولو على مرحلتين)، ولا تلبي مطلب الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال (ولو على مرحلتين)، وكل الجديد المختلف عن الورقة التي سبقتها، يقتصر على زيادة في كمية المساعدات، وسماح لعدد أكبر من الناس بالتجوّل، وإخلاء قوات الاحتلال أماكن الاكتظاظ السكني (علماً أنه لا تواجد اليوم لقوات الاحتلال في أي منطقة سكنية)، مع مرونة من جانب العدو بما خصّ كيفية اختيار أسماء المعتقلين الفلسطينيين المنويّ الإفراج عنهم وأعدادهم. لكنّ الورقة تتحدّث بصورة عامة وغامضة عن مساعٍ لتحقيق هدنة مستدامة، مع عروضٍ بتمديد مدة الهدنة، في حال أطلقت المقاومة أسرى في المقابل.

وعليه، فإن الجواب الذي ينتظره العدو بات معروفاً، هو أن المقاومة تريد ضمانات واضحة ومنصوصاً عنها بوضوح في أي ورقة رسمية، تقول بشكل غير قابل للتأويل إن هدف الهدنة هو الوصول إلى إنهاء الحرب وسحب كل قوات الاحتلال، وفتح الباب أمام عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار.

أما التلويح للمقاومة بأن الأسرى الفلسطينيين يزداد عددهم يوماً بعد آخر، وسوف يبقون لفترة أطول في السجون، فقد جاء الرد عليه من داخل السجون نفسها، حيث قال الأسرى إنهم يتوقون إلى الحرية الآن، لكنهم يعرفون أن المصلحة تقتضي حالياً إغاثة الناس بعد وقف الحرب. ومن جهة ثانية يجري تهديد المقاومة بأن العدو سيقوم بعملية كبيرة في منطقة رفح، وهو أمر لا تريده المقاومة، لكنها مستعدّة له بقوة، وهي تعرف أنه لن يحقق ذلك للعدو ما عجز عن تحقيقه في بقية مناطق القطاع، ولكنه سيكون باباً لجرائم إضافية ضد السكان المدنيين.

كيف يحضّر العدو لإخلاء رفح؟

في هذه الأثناء، تواصل قوات الاحتلال، وبالتنسيق مع القيادة الوسطى في الجيش الأميركي والمخابرات المصرية، العمل على خطة «إخلاء السكان» من منطقة رفح. وبحسب ما علمت «الأخبار»، فإن المداولات أفضت حتى مساء أمس إلى الآتي:

أولاً: إنذار مصري بوجود حقول ألغام على طول الشريط الحدودي مع غزة، وأن كتائب المقاومة نصبت أشراكاً متفجّرة في كل الطرقات المؤدية إلى المنطقة المستهدفة، علماً أن المعطيات تشير إلى أن الهجوم سينطلق من موقع صوفا ومعبر كرم أبو سالم.

ثانياً: سألت المخابرات المصرية قيادة «حماس» عمّا إذا كانت كتائب القسام في صدد تفجير العوائق الحدودية بقصد دفع النازحين للدخول إلى سيناء. كما ظهر إرباك عند القيادة العسكرية المصرية، حيث تقرّر تعزيز الإجراءات لمنع عبور الناس إلى سيناء، ولكنّ مصر تخشى أن تدبّ الفوضى وأن يحصل صدام مع العسكريين المصريين. وقال الوسطاء إن القاهرة لا تتحمّل ظهور صور لجنود مصريين وهم يطلقون النار على النازحين الفلسطينيين.

رابعاً: طلبت واشنطن إطلاق عملية «إخلاء آمنة» لنحو 800 ألف نازح من المنطقة، وضمان انتقالهم إلى مخيمات وافقت مصر على المساعدة في بنائها، وتقع في المنطقة الممتدة من المواصي جنوباً حتى دير البلح وبعض الأراضي الزراعية غرب خان يونس والوسط.

خامساً: أعدّت قوات الاحتلال خطة لرمي منشورات وبثّ رسائل صوتية إلى هواتف كل المتواجدين في المنطقة، لتحديد طرق السير نحو المخيمات الجديدة، حيث تمّ توفير أربعين ألف خيمة (طلبتها إسرائيل من الصين ودفعت دولة الإمارات ثمنها) على أن تتسع كل خيمة لعشرين فرداً على الأقل.

سادساً: رصدت المقاومة حركة لقوات الاحتلال في أكثر من منطقة عسكرية، يتم فيها حشد كبير لقوات مقاتلة باتجاه غلاف غزة من عدة جهات، ولا سيما المناطق المتاخمة لمحور منطقة رفح. وتم نقل نحو ألف مؤلّلة من دبابات وناقلات جند إلى تلك المنطقة، كما تمت إعادة نقل قوات من المناطق الوسطى والشمالية إلى تلك المنطقة.

الممرّ البحري: تحذير من المقاومة

أما بالنسبة إلى الممر البحري الذي قرّرت واشنطن إقامته لنقل مساعدات من قبرص إلى غزة، فقد أعربت الجهات الأميركية والبريطانية أمام الشركاء في المشروع عن استيائها من تسريب تفاصيل الخطة التي نشرتها «الأخبار» يوم السبت الماضي. وتبيّن لمصادر فلسطينية متابعة أن جهات وسيطة سألت عما إذا كانت هي الجهة التي سرّبت الخطة، خصوصاً أن قيادة المقاومة في غزة والخارج، بعثت برسالة بعد نشر الملف إلى جهات دولية على تواصل مع الأميركيين والبريطانيين والأمم المتحدة، ترفض فيها أي تواجد عسكري لأي جهة كانت على أرض غزة بذريعة تسهيل نقل المساعدات. وعلمت «الأخبار» أن الرسالة قالت بوضوح فاجا الجهات الدولية، إن «كتائب المقاومة العسكرية سوف تعتبر أي عسكري تطأ قدماه أرض غزة هدفاً معادياً، وسيجري التعامل معه كقوة احتلال».

إثر ذلك، أبلغت السلطات البريطانية الجانب الأميركي قرارها «إعادة النظر» في موافقتها المبدئية على تجهيز شركة أمنية تضم عناصر عسكريين سابقين (أقرا عناصر مخابراتية فاعلة) لتولّي مهمة حماية المساعدات بعد إنزالها من الرصيف العائم. وقال البريطانيون إنهم لا يملكون أي ضمانة بعدم تعرّض عناصرهم لنيران المقاومة.

تشاؤم إسرائيلي من ردّ «حماس»: العدوّ يستكمل استعداداته لـ«رفح»

أنهى الجيش الإسرائيلي استعداداته لإطلاق عملية في رفح، بعدما صادق رئيس هيئة الأركان، هرتسي هليفي، على الخطط التي سينفّذها في «المعقل الأخير لحماس». وفقاً لموقع «واينت»، الذي قال إن الجيش يقدّر أن تتشكّل «الصورة النهائية» لما ستؤول إليه الأمور في غضون يومين إلى ثلاثة أيام: فإما صفقة تبادل، وإمّا عملية في رفح «تعارضها الولايات المتحدة». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد ألغى موعدَين سابقَين لاجتياح رفح، إثر تصاعد الضغوط الدولية. وطبقاً لـ«الإذاعة العامة الإسرائيلية»، فقد تزامن هذا الإلغاء مع بذل الوسطاء في المفاوضات جهوداً حثيثة للدفع بطرْح جديد قدّمته القاهرة.

غير أن التقديرات في إسرائيل تشير إلى احتمال فشل الجولة الحالية من المفاوضات، على غرار سابقاتها؛ إذ وفقاً لما نقله «واينت» عن مسؤول رفيع، فإنّ «على حماس التخلّي عن مطلبَي انسحاب الجيش من القطاع، ووقف إطلاق نار نهائي». ويستند تشدّد تل أبيب، كما يظهر، إلى الضغوط التي يمارسها شركاء نتنياهو في الائتلاف الحكومي، وفي مقدّمتهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بعدما هدّدا علناً مَن جديد، بالانسحاب من الحكومة إذا ما تخلّت الأخيرة عن اجتياح رفح. في المقابل، رسم الوزيران في «كابينت الحرب»، بني غانتس وغادي آيزنكوت، «الخط الأحمر» الخاص بهما، وهو «عدم الدخول إلى رفح وفقاً لما نقله «واينت» عن مسؤول رفيع، فإنّ «على حماس التخلّي عن مطلبَي انسحاب الجيش من القطاع، ووقف إطلاق نار نهائي». ويستند تشدّد تل أبيب، كما يظهر، إلى الضغوط التي يمارسها شركاء نتنياهو في الائتلاف الحكومي، وفي مقدّمتهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بعدما هدّدا علناً مَن جديد، بالانسحاب من الحكومة على أيّة حال، أفادت قناة «كان» العبرية، مساء أمس، بأن «إشارات سلبية وصلت إلى إسرائيل من مصر، حول موقف حماس من الاقتراح الجديد». ووفقاً لمصدرَين مطّلعَين، نقلت عنهما القناة، فإن «المؤشرات السلبية مردّها عدم وجود ضمانات لإنهاء الحرب في نهاية الصفقة». وبحسب القناة نفسها، فإن «حماس تريد ضمانات لوقف الحرب بشكل كامل (...) فهي تعتقد بأن إسرائيل ستعمل في رفح حتى بعد الهدنة المقترحة». وهذا ما أعلنه صراحةً، نتنياهو، أمس، حين قال: «سوف ندخل رفح لأنه ليس لدينا خيار آخر، سنذكّر كتائب حماس هناك، وسنكمل كل أهداف الحرب، بما في ذلك عودة جميع أسرانا»، وأكد: «سنُدخل رفح بحالة حصول صفقة أو بدون صفقة». أما واشنطن، فأعلنت، على لسان المتحدث باسم «البيت الأبيض»، أن «الاتفاق بين إسرائيل وحماس سيؤدي إلى وقف القتال لستة أسابيع»، فيما أشارت الخارجية الأميركية إلى أن الإدارة لم تتلقّ «خطة إسرائيلية ذات صدقية تراعي قلقنا بشأن رفح»، مؤكدة أن «أيّ عملية في رفح حتى بعد الهدنة المقترحة». وهذا ما أعلنه صراحةً، نتنياهو، أمس، حين قال: «سوف ندخل رفح لأنه ليس لدينا خيار آخر، سنذكّر كتائب حماس هناك، وسنكمل كل أهداف الحرب، بما في ذلك عودة جميع أسرانا»، وأكد: «سنُدخل رفح بحالة حصول صفقة أو بدون صفقة». أما واشنطن، فأعلنت، على لسان المتحدث باسم «البيت الأبيض»، أن «الاتفاق بين إسرائيل وحماس سيؤدي إلى وقف القتال لستة أسابيع»، فيما أشارت الخارجية الأميركية إلى أن الإدارة لم تتلقّ «خطة إسرائيلية ذات صدقية تراعي قلقنا بشأن رفح»، مؤكدة أن «أيّ عملية في رفح حتى بعد الهدنة المقترحة». وهذا ما أعلنه صراحةً، نتنياهو، أمس، حين قال: «سوف ندخل رفح لأنه ليس لدينا خيار آخر، سنذكّر كتائب حماس هناك، وسنكمل كل أهداف الحرب، بما في ذلك عودة جميع أسرانا»، وأكد: «سنُدخل رفح بحالة حصول صفقة أو بدون صفقة». أما واشنطن، فأعلنت، على لسان المتحدث باسم «البيت الأبيض»، أن «الاتفاق بين إسرائيل وحماس سيؤدي إلى وقف القتال لستة أسابيع»، فيما أشارت الخارجية الأميركية إلى أن الإدارة لم تتلقّ «خطة إسرائيلية ذات صدقية تراعي قلقنا بشأن رفح»، مؤكدة أن «أيّ عملية في رفح حتى بعد الهدنة المقترحة». وهذا ما أعلنه صراحةً، نتنياهو، أمس، حين قال: «سوف ندخل رفح لأنه ليس لدينا خيار آخر، سنذكّر كتائب حماس هناك، وسنكمل كل أهداف الحرب، بما في ذلك عودة جميع أسرانا»، وأكد: «سنُدخل رفح بحالة حصول صفقة أو بدون صفقة». أما واشنطن، فأعلنت، على لسان المتحدث باسم «البيت الأبيض»، أن «الاتفاق بين إسرائيل وحماس سيؤدي إلى وقف القتال لستة أسابيع»، فيما أشارت الخارجية الأميركية إلى أن الإدارة لم تتلقّ «خطة إسرائيلية ذات صدقية تراعي قلقنا بشأن رفح»، مؤكدة أن «أيّ عملية في رفح حتى بعد الهدنة المقترحة». وهذا ما أعلنه صراحةً، نتنياهو، أمس، حين قال: «سوف ندخل رفح لأنه ليس لدينا خيار آخر، سنذكّر كتائب حماس هناك، وسنكمل كل أهداف الحرب، بما في ذلك عودة جميع أسرانا»، وأكد: «سنُدخل رفح بحالة حصول صفقة أو بدون صفقة».

> «الليونة» التي أبدتها إسرائيل غير منفصلة عن التهديدات ضدّ مسؤولين إسرائيليين بإصدار «الجنائية الدولية» مذكّرات توقيف بحقّهم

منفصلة عن التهديدات ضدّ مسؤولين إسرائيليين كبار بإصدار المحكمة الجنائية، مذكّرات توقيف واعتقال في حقّهم». وبحسب المسؤول نفسه، فإنه «حتى لو لم يكن الأمران مرتبطين بعضهما ببعض مباشرة، فلا شكّ في أن مذكرات الاعتقال ضغطت على نتنياهو بشكل خاص». إذ إن احتمال صدورها أدخله في «حالة من الذعر» وفق مقرّبين منه ذكروا أنه لا يترك طريقاً إلا ويسلكها في إطار ممارسة الضغوط على المحكمة لتؤجّل أو تلغي فكرة إصدار مذكرات الاعتقال، ومن بين ذلك طلبه المساعدة من الرئيس الأميركي، جو بايدن.

(الأخبار)

وثيقة

نصّ العرض الإسرائيلي لـ«حماس»

تنشر «الأخبار» فيما يلي نصّ العرض الذي نقلته الجانب المصري إلى قيادة «حركة حماس» يوم الجمعة الموافق 26 نيسان 2024

«مبادئ أساسية لاتفاق بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني في غزة على تبادل المُحتجزين والأسرى بين الجانبين وعودة الهدوء المُستدام.

الاتفاق الإطاري يهدف إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين الإسرائيليين الموجودين في قطاع غزة، من مدنيين وجنود سواء أكانوا على قيد الحياة أم غير ذلك، ومن جميع الفترات والأزمنة والعودة إلى هدوء مُستدام بما في ذلك إجراء ما يلزم للتوصل إلى وقف إطلاق النار.

الاتفاق الإطاري مُكوّن من 3 مراحل، وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى (40 يوماً، مع إمكانية التمديد):

■ الوقف المُؤقت للعمليات العسكرية المُتبادلة بين الطرفين، وانسحاب القوات الإسرائيلية شرقاً وبعيداً عن المناطق المُكتظة بالسكان إلى منطقة قريبة من الحدود في جميع مناطق قطاع غزة (ما عدا وادي غزة كالمبيّن أدناه).

■ وقف الطيران (العسكري والاستطلاع) في قطاع غزة لمدة 8 ساعات في اليوم، ولمدة 10 ساعات في أيام إطلاق سراح المُحتجزين والأسرى.

■ عودة النازحين المدنيين إلى مناطق سكنهم:

■ في اليوم السابع (بعد إطلاق سراح جميع النساء) تنسحب القوات الإسرائيلية من شارع الرشيد شرقاً بمُحاذاة شارع صلاح الدين، بشكل يسهّل دخول المُساعدات الإنسانية، ويسمح بالبدء في عودة النازحين المدنيين غير المُسلّحين إلى مناطق سكنهم، وحرية حركة السكان المدنيين في جميع مناطق القطاع.

■ في اليوم الـ 22 (بعد إطلاق سراح ثلثَي 2/3 المُحتجزين) تنسحب القوات الإسرائيلية من وسط القطاع (خاصة محور الشهداء نتساريم، ومحور دوار الكويت) شرق طريق صلاح الدين إلى منطقة قريبة من الحدود حيث يسمح بعودة النازحين المدنيين إلى أماكن سكنهم شمال القطاع.

■ تسهيل إدخال كميات مُكثّفة ومُناسبة من المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة والوقود (500 شاحنة على أن تشمل 50 شاحنة وقود، منها 250 إلى الشمال) بما في ذلك الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء، والتجارة والمعدات اللازمة لإزالة الرُّكام، وإعادة تأهيل وتشغيل المُستشفيات والمراكز الصحية والمخابز في كل مناطق قطاع غزة واستمرار ذلك في جميع مراحل الاتفاق.

تبادل المُحتجزين والأسرى بين الجانبين:

تطلق حماس سراح 33 مُحتجزاً ومُحتجزة على الأقل بما يشمل جميع المحتجزين الإسرائيليين الموجودين على قيد الحياة من نساء (مدنيات ومُجنّدات) وأطفال (دون سن 19) وكبار السن (فوق سن 50) والمرضى والجرحى.

تطلق حماس سراح جميع المُحتجزين الإسرائيليين الأحياء من النساء المدنيات والأطفال (دون سن 19). بالمقابل تطلق إسرائيل سراح 20 من الأطفال والنساء مُقابل كل مُحتجز(ة) إسرائيلي (ة) يتم إطلاق سراحهم، بناءً على قوائم تقدّمها حماس حسب الأقدم اعتقالاً.

تُطلق حماس سراح جميع المُحتجزين الإسرائيليين الأحياء من كبار السن (فوق سن 50 عاماً) والمرضى والجرحى، بالمُقابل تطلق إسرائيل سراح 20 أسيراً من كبار السن (فوق 50 عاماً والمرضى والجرحى (على أن لا يزيد الباقي من محكوميتهم عن 10 أعوام) مُقابل كل مُحتجز(ة) إسرائيلي(ة) بناءً على قوائم تقدّمها حماس حسب الأقدم اعتقالاً.

تُطلق حماس سراح جميع المُجنّدات الإسرائيليات اللواتي هنّ على قيد الحياة (واللواتي كنّ في خدمة عسكرية فعلية في تاريخ 2023/10/7)، بالمُقابل تُطلق إسرائيل سراح 40 أسيراً من سجونها مُقابل كل مُجندة إسرائيلية يتم إطلاق سراحها (20 محكوماً مُؤبداً، و20 محكومين على أن لا يزيد الباقي من محكوميتهم عن 10 أعوام، بناءً على قوائم تقدّمها حماس، مع حق الرفض الإسرائيلي (لما لا يزيد عن 200 اسم).

كل واحد من الأسرى المحكوم عليهم بالمُؤبّد والمفروض إخلاء سبيلهم يجوز إطلاق سراحهم في الخارج أو في غزة.

جدول تبادل المُحتجزين والأسرى بين الطرفين في المرحلة الأولى:

تُطلق حماس 3 من المُحتجزين الإسرائيليين في اليوم الأول للاتفاق وبعد ذلك تُطلق حماس سراح 3 مُحتجزين آخرين كل ثلاثة أيام بدءاً بجميع النساء (المدنيات والمُجنّدات) وذلك حتى اليوم الـ33، بالمُقابل تُطلق إسرائيل سراح العدد المُطابق المُتفق عليه من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وفق القوائم التي سيتم الاتفاق عليها.

بحلول اليوم السابع (على الأكثر) ستقوم حماس بتقديم قائمة بجميع المحتجزين المُتبقين (زائد عن الـ 33 المذكورين) من الفئات المذكورة أعلاه، على أن يتم إطلاق سراحهم في اليوم الـ 34، حيث يتم تمديد اتفاق إيقاف العمليات العسكرية لعدة أيام حسب العدد المُتبقّي من المُحتجزين (يوم إضافي واحد مُقابل كل مُحتجز(ة) إضافي(ة) يتم إطلاق سراحه (ها). بالمُقابل سيقوم الجانب الإسرائيلي بإطلاق سراح العدد المُطابق المُتفق عليه من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وفق القوائم التي سيتم الاتفاق عليها.

ترتبط عمليات التبادل بمدى الالتزام ببنود الاتفاق، بما فيها إيقاف العمليات العدوانية وإعادة انتشار القوات وعودة النازحين ودخول المُساعدات الإنسانية.

عدم اعتقال الإسرى المُحررين الفلسطينيين استناداً إلى نفس التُّهم التي اعتُقلوا بسببها سابقاً. لا تُشكّل مفاتيح المرحلة الأولى المُبيّنة أعلاه أساساً للتفاوض على مفاتيح المرحلة الثانية.

بما لا يتجاوز اليوم الـ 16 من المرحلة الأولى (وبعد إطلاق سراح نصف المحتجزين)، يتم البدء بمُباحثات غير مُباشرة بين الطرفين بشأن الاتفاق على الترتيبات اللازمة لعودة الهدوء المُستدام.

قيام الأمم المُتحدة ووكالاتها المعنية والمُنظمات الدولية الأخرى بأعمالها في تقديم الخدمات الإنسانية في كل مناطق قطاع غزة، واستمرار ذلك في جميع مراحل الاتفاقية.

البدء في إعادة تأهيل البنية التحتية (الكهرباء والماء والصرف الصحي والاتصالات والطرق) في جميع مناطق قطاع غزة، وإدخال مُنسّق للمعدات اللازمة للدفاع المدني، ولإزالة الرُّكام والأنقاض، واستمرار ذلك في جميع مراحل الاتفاقية.

تسهيل إدخال المُستلزمات والمُتطلبات اللازمة لإنشاء مُخيمات الإيواء لاستيعاب النازحين الذين فقدوا بيوتهم خلال الحرب.

بدءاً من اليوم الـ 14 سيُسمح لعدد مُتفق عليه من العناصر العسكريين الجرحى السفر عن طريق معبر رفح لتلقّي العلاج الطبي.

المرحلة الثانية (42 يوماً):

الانتهاء من الاتفاق على الترتيبات اللازمة لعودة الهدوء المُستدام والإعلان عن بدء سريانه قبل البدء بتبادل المحتجزين والأسرى بين الطرفين – جميع من تبقّى من الرجال الإسرائيليين الموجودين على قيد الحياة (المدنيين والجنود) – مُقابل عدد يُتفق عليه من الأسرى في السجون الإسرائيلية ومن المعتقلين في مُعسكرات الاعتقال الإسرائيلية، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خارج قطاع غزة.

البدء في الترتيبات اللازمة لعملية إعادة الإعمار الشامل للبيوت والمُنشآت المدنية والبنية التحتية المدنية التي دُمّرت بسبب الحرب.

المرحلة الثالثة (42 يوماً):

تبادل جميع جثامين ورفات الموتى لدى الجانبين بعد الوصول والتعرف إليها.

البدء في تنفيذ خطة إعادة إعمار قطاع غزة لمدة 5 سنوات بما يشمل البيوت والمُنشآت المدنية والبنى التحتية. ويمتنع الجانب الفلسطيني عن إعادة إعمار البنى التحتية والمُنشآت العسكرية ولا يقوم باستيراد أيّ معدات أو مواد أولية أو مكوّنات أخرى تُستخدم لأغراض عسكرية.

الضامنون للاتفاق: قطر، مصر، والولايات المُتحدة»

ملف

في عيد العمّال، يحتار أصحاب العيد. لا الاحتفاء بشهداء الحركة النقابية لائق بعد طمس القضية، ولا التغنّي بإنجازاتهم «المبتورة» ممكن. فقانون العمل الذي ماتت من أجله وردة بطرس على بوابة شركة «الريجي»، لم يشمل ثلاثة أرباع العمّال في لبنان. والصرف التعسّفي «شغّال» رغم دماء يوسف العطار أمام معمل «غندور». ونظام الكفالة الذي يخنق العاملات المنزليات ويشرعن استعبادهن وحجز حريّتهن باقٍ ويتمدد. فبما يحتفلون: «بعدالة» مجالس العمل التحكيمية المعطلة أم بخيانة الاتحاد العمالي العام أم بشلل السلطة واستغلال أصحاب العمل؟

جيش الـ«دليفري»: 50 ألف عامل

طوال 30 عاماً، بقي «أبو مشهور» ممتنّاً للعمل على بسطة خضار ما دام «ليس هناك ربّ عمل يامرني»، إلى أن نالت منه الشيخوخة، فتحسّر على معاش تقاعدي أو تعويض نهاية خدمة «يحفظ كرامتي وكرامة زوجتي في كِبرتنا». أما غدير، فتدرك في عزّ صباها «مرارة» العمل غير النظامي في محلّ لبيع الإكسسوارات، إذ «أداوم من العاشرة صباحاً حتى الثامنة مساءً من دون فترة استراحة، وأحياناً يمرّ شهر بلا يوم عطلة واحد، وصاحب العمل يعاملنا وكأننا ملكه، فيطلب منا مثلاً توصيل طلبات المدام إلى

> العاملون بشكل غير نظامي يشكلون 75٪ من القوى العاملة في لبنان

المنزل». ولولا طمع غسان بالمردود المالي، لما تحمّل وحده مسؤولية الوقوع عن «السقالة» والإعاقة الدائمة التي تعرّض لها، بغياب أي نظام رعاية صحية يحميه أو بوليصة تأمين ضد الحوادث، وعدم تبعيته لمؤسسة تواصل دفع راتبه الشهري بعد حوادث العمل.

يعتمد المجتمع اللبناني على أعمال هشّة لا تخضع لقانون العمل أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتختلف دوافع العمل في «الظلّ» بين تفضيل العمل الحرّ على الوظيفة الثابتة ربطاً بمرونة دوامه وعدم خضوع العامل لإملاءات صاحب العمل، إضافةً إلى المردود المالي الذي يفوق في أحيان كثيرة الراتب الشهري، وبين من أجبرتهم البطالة والحاجة إلى أي فرصة عمل تسدّ رمق العيش على «المرّ» باعتبارهما «أمرّ منه». لكن، في جميع الحالات، يُحرَم العاملون في السوق غير النظامية من مروحة الحماية الاجتماعية الواسعة التي تشمل ديمومة العمل، والضمان الصحي، والمنح المدرسية، وإجازة الأمومة، والتعويضات العائلية، وتعويضات نهاية الخدمة، وتحديد ساعات العمل، والتغطية ضد حوادث العمل، إلى جانب الحماية من التنمّر والصرف التعسّفي والاعتداءات الجسدية والجنسية... قدّرت منظمة العمل الدولية حجم العمالة غير النظامية بـ 62% من القوى العاملة في لبنان عام 2022، في زيادة متسارعة عن معدل 54,9% عام 2019. وتشكل العمالة الأجنبية، ولا سيما السوريّة والفلسطينية، جزءاً مهماً منها، إذ إن «95% من العمال السوريين في لبنان و94% من العمال الفلسطينيين يعملون بشكل غير رسمي»، وفقاً لتقرير المنظمة الذي خلص إلى «توسّع هامش الاستغلال، ومن مظاهره عمل 32,9% من العمّال 50 ساعة أو أكثر في الأسبوع». ويصف «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين» معدّلات العمالة غير النظامية بـ «الصادمة، وخصوصاً أنها لا تشمل العاملين غير المصرّح عنهم رغم عملهم في أعمال يشملها قانون العمل، وتبلغ معدلاتهم بين 12% و15% من القوى العاملة في لبنان، ليبلغ جيش العاملين بشكل غير نظامي 75% من القوى العاملة».

ويقسّم رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان» كاسترو عبد الله العمل غير النظامي والمعترف به في قانون العمل إلى ثلاثة مستويات: «الأول يرتبط بالعمّال المكتومين، كما حصل مع 1500 سائق يعملون في شركات خاصة مرخّصة في

(أرشيف)

مرفأ بيروت، لجؤوا إلى الاتحاد من أجل الاعتراف بهم وتحصيل حقوقهم. والثاني، يعود إلى العمل في مؤسسة مكتومة غير مسجلة أساساً، وبالتالي تشغّل عمّالاً مكتومين. أما المستوى الثالث، فيشمل العمّال المسجلين في الضمان الاجتماعي، لكن غير مصرّح عن كامل الراتب الذي يتقاضونه».

ومع همروجة تعديل قانون العمل التي أطلقتها وزارة العمل، يحضّر المرصد لمشروع قانون عمل جديد تشمل أحكامه عدداً من المهن لم يأتِ القانون على ذكرها، مثل المزارعين الذين يُعدّون من أكثر الفئات حاجة إلى حماية اجتماعية، نظراً إلى ظروف عملهم الصعبة والقاسية. وتقوم الفلسفة القانونية للمشروع على «شمول مظلّة الحماية الاجتماعية جميع العمّال باختلاف المهن والجنسيات، لضمان الحق في المساواة الذي كفله الدستور اللبناني ونصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن لكلّ فرد الحق في الضمان الاجتماعي».

ويشدّد المرصد على تطوير قانون العمل ليلحظ المهن الجديدة مثل خدمة إيقاف السيارة «Valet Parking» وخدمة توصيل الطلبات أو «الدليفري» التي تضمّ وحدها بين 48 ألف عامل و52 ألفاً»، معظمهم يعملون لمصلحة شركات وهمية، و«تطبيقات» قد تتوقف فجأة كما حدث مع منصة «بولت» لتقديم خدمات النقل بالدراجات النارية، والتي توقّفت قبل أشهر من دون سابق إنذار أو تبرير للسائقين المشتركين في المنصة. كما تغيب أي جهة تحمي سائق «الدليفري» من حوادث السير و«التشليح» وسرقة درّاجته النارية، إلى جانب ما يتقاضونه عن عمل بلا راتب ثابت ولا ساعات عمل محدّدة، من مردود زهيد يستقطعون منه كلفة البنزين والإنترنت لتشغيل خرائط الوصول إلى الزبون والتواصل معه.

عودة العاملات... والاستعباد

(أرشيف)

عاد قطاع العمالة المنزلية ليشهد «انتعاشاً»، فيما لا تزال العاملات في الخدمة المنزلية رهينات استعباد نظام الكفالة والاتجار بهن. فقد ارتفع عدد الشكاوى لدى وزارة العمل حول حرمان عاملات من أجورهن وحجز أوراقهن الثبوتية من 68 شكوى عام 2021 إلى 164 عام 2023، وعادت إلى الانتشار ظاهرة ترك المنازل والوقوع في «مصيدة» العصابات التي تقحمهن في أعمال غير قانونية.

بحسب أرقام وزارة العمل، ارتفع عدد إجازات العمل الممنوحة للعاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية من 10994 عام 2021 إلى 23645 عام 2023، ما يشير إلى «تحسّن» في قطاع العمالة المنزلية مقارنة بالسنوات الأولى للأزمة الاقتصادية التي تزامنت مع انتشار جائحة كورونا، عندما «وصلنا إلى القاع»، وفقاً لعضو نقابة أصحاب مكاتب استقدام العاملات المنزليات ورئيسها السابق علي الأمين. إلا أن اللافت هو تغيّر جنسية العاملات المنزليات اللواتي بتن يُستقدمن من دول أكثر فقراً ما يجعلهن أكثر قابلية للاستغلال، فتصدّرت أثيوبيا الدول التي «صدّرت» عاملات منزليات إلى لبنان عام 2023 بنسبة 57,7%، تليها كينيا بنسبة 19,9%، ثم غانا والفيليبين والكاميرون بنسب متفاوتة.

ورغم زيادة الطلب على العاملة المنزلية، إلا أن مكاتب الاستقدام لم تعد إلى أيام «العزّ» التي مرّت بها قبل عام 2019، إذ «تعمل بنسبة 30% إلى 40% من نشاطها قبل الأزمة الاقتصادية، نظراً إلى ارتفاع نسبة مخاطر الاستقدام وارتفاع كلفته، إضافة إلى طفرة عدد المكاتب الذي يُقارب 500 مكتب مرخّص لدى وزارة العمل مقارنة بحجم الطلب. اليوم، بعض المكاتب تواصل بمعاملتين أو ثلاث سنوياً وحتى لا تخسر ترخيصها، وحوالى 20% من المكاتب تتسلّم أقل من 20 معاملة سنوياً»، وفقاً للأمين.

> استقدام العاملات المنزليات ارتفع أكثر من 100٪ بين 2021 و2023
>
> يشير ارتفاع عدد شكاوى العاملات إلى زيادة وعيهن حيال حقوقهن والجهة التي يلجأن إليها للشكوى

ووفقاً لعاملين في السوق، تصل كلفة استقدام عاملة من «أرخص دولة»، لجهة الإجراءات التي تفرضها، إلى ألفي دولار بالحد الأدنى، إلى جانب ما يترتب من بدل شهري للعاملة يراوح بين 200 و350 دولاراً. محاولات تفادي هذه الكلفة عبر إحلال عاملات لبنانيات أو سوريات أو فلسطينيات لم تفلح، فبحسب الأمين، و«انطلاقاً من أبحاث واستطلاعات رأي وتجربة طويلة في القطاع، لن تكون هناك عمالة محلية في الخدمة المنزلية. ومقابل الطلب الخجول عليها يبقى العرض صفراً لأن التغيير الثقافي والاجتماعي حيال العمل في الخدمة المنزلية لا يحصل بشحطة قلم».

أمام هذا الواقع، يكثر «الإتجار» بالعاملات الأجنبيات عن طريق «تأجيرهن» أو «بيعهن» لصاحب عمل آخر. وتُنشر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي إعلانات عن «عاملة منزلية (مع تحديد الجنسية) للإيجار بالساعة أو يومياً أو شهرياً». ويلفت الأمين إلى «ظاهرة بتنا نشهدها بكثرة تتعلق بفرار العاملات من المنازل طمعاً بالعمل المنزلي بالساعة، أو هرباً من سوء معاملة صاحب العمل»، لافتاً إلى أنّ «90% منهن يغرّر بهن من قبل عصابات ومافيات، وعندما يهربن من المنزل، يُفاجأن بكلفة السكن المستقل والمصاريف الخاصة التي تفوق بكثير ما يجنينه في العمل المستقل، عدا عن مخاطر الإقامة غير الشرعية، ما يُورطهنّ في أعمال غير قانونية وأحياناً غير أخلاقية».

تؤكد المديرة العامة لوزارة العمل بالإنابة رئيسة دائرة مراقبة عمل الأجانب، مارلين عطالله، أنه بعد كثرة الشكاوى التي وردت إلى وزارة العمل حول «هروب» عاملات منزليات، «قررنا تنظيم استقدام العاملات الأجنبيات للخدمة المنزلية، إذ يتحمل صاحب المكتب مسؤولية تأمين بديل عن العاملة التي تترك المنزل أو كلفة العمل لمدة ثلاثة أشهر، بعد موافقته المسبقة «أون لاين» على شروط إجازة الاستقدام مرفقة بتوجيهات للتوعية». أما من يشغّل عاملة أجنبية في مهنة غير التي استُقدمت من أجلها، «فنسطّر محضر ضبط بحقه».

واستناداً إلى إحصاءات وزارة العمل، ارتفع عدد شكاوى العاملات المنزليات تدريجياً من 68 عام 2021 إلى 92 عام 2022 فـ 164 عام 2023، ترتبط جميعها بحرمانهن من رواتبهن أو التواصل مع عائلاتهن أو حجز أوراقهن الثبوتية، إلى جانب عدد من الشكاوى لدى مجالس العمل التحكيمية بهذا الخصوص والتي تستند إلى قانون الموجبات والعقود. وإذ تؤكد هذه الشكاوى استمرار انتهاك حقوق العاملات الأجنبيات وكرامتهن الإنسانية، إلا أنها تشير في الوقت نفسه إلى زيادة وعيهن حيال حقوقهن والجهة التي يلجأن إليها للشكوى، سواء أكانت وزارة العمل أم عن طريق اللجوء إلى السفارات والقنصليات والجمعيات. فيما تشير عطالله إلى أن الوزارة «فعّلت آلية الرقابة لجهة استقبال الشكاوى من مصادرها المختلفة وإحالة ملفات إلى النيابة العامة لحجز أملاك صاحب العمل المتخلف عن تسديد أجور العاملة وللتأكد من شبهة الإتجار بالبشر، كما وضعت عدداً من أصحاب العمل على اللائحة السوداء لمنعهن من استقدام عاملة منزلية ثانية بعدما ثبتت مخالفته».

وبعيداً من الجهود التي تبذلها الوزارة، ولا سيما تعديل بنود بوليصة التأمين ودولرتها لتصل إلى 23 ألف دولار عن كل حالة استشفائية أو طوارئ أو نقل رفات العاملة المتوفاة إلى بلدها الأم، لا يمكن تحرير العاملة المنزلية من «الاستعباد» والعنف والاستغلال المادي قبل التخلّص من نظام الكفالة ووفاء وزارة العمل بوعدها ضم الخدمة المنزلية إلى أحكام قانون العمل.

تعطيل مجالس التحكيم «يفرعن» أصحاب العمل

سؤال صاحب عمل عمّن «فرعنه» ليصرف عمّاله تعسّفياً وينتهك حقوقهم يبقى عبثياً ما دام أنه «لم يجد قضاءً يردّه». لذلك تراجعت أعداد الشكاوى في أدراج مجالس العمل التحكيمية من الآلاف إلى

> ممثلو العمال في المجالس معيّنون حزبياً وطائفياً ومحكومون بالولاء السياسي

العشرات في السنوات الثلاث الأخيرة، وفق «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين»، ليس لأنّ حقوق العمال «في الحفظ والصون»، بل لغياب الثقة بفعالية القضاء اللبناني وإنصافه للعامل.

منذ سنة، تُعلّق الجلسات في مجالس العمل التحكيمية في جميع المحافظات، وتُكدّس شكاوى العمال في أقلام المحاكم بسبب إضراب مفوّضي الحكومة للمطالبة بتحسين بدلات حضور الجلسة. وهؤلاء موظفون من الفئة الثالثة، منتدبون لتقديم مطالعة وإعطاء رأي الحكومة في القضية. ورغم أن رأيهم استشاري وغير ملزم، إلا أن وجوده شرط لانعقاد الجلسة وإصدار الحكم. قبل ذلك، تأثرت عجلة القضاء بانتشار جائحة كورونا، واعتكاف القضاة والمحامين والمساعدين القضائيين.

ورغم أن «مجالس العمل هي قضاء عجلة، ويتوجب اتخاذ القرار فيها خلال ثلاثة أشهر»، بحسب رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كاسترو عبد الله، توصّلت دراسة لـ «المفكرة القانونية» إلى أنّ «متوسّط أمد الدعاوى التي تنتهي بحكم نهائي قارب الثلاث سنوات ونصف سنة في محافظتي بيروت وجبل لبنان عام 2018، وارتفع إلى أربع سنوات عامي 2020 و2021 في بقية المحافظات». هذه المماطلة «دفعت 70% إلى 80% من العمال إلى سحب شكاواهم وتسوية النزاع مع صاحب العمل بعد تقديم تنازلات أو بعد تدخلات حزبية، فيما سافر الجزء المتبقي منهم أو تخلّى عن متابعة قضيته»، وفق «المرصد» الذي صار ينصح العمال الذين يقصدونه بـ«المفاوضة مع أصحاب العمل».

ويقصد العمال مجالس العمل التحكيمية لدى تعرّضهم للصرف التعسفي أو عدم التصريح عنهم في الضمان الاجتماعي أو عدم التصريح عن كامل الراتب الذي يتقاضونه، لينتهي بهم المطاف في مستنقع اليأس، خصوصاً أنه «مع مرور الوقت، تفقد التعويضات التي يطالبون بها قيمتها ولا تعود تساوي أحياناً كلفة التنقل لمتابعة الدعوى». وإلى المماطلة، يضيف عبد الله مشكلة الروتين الإداري الذي «يكبّد العامل وقتاً وجهداً وأكلافاً مادية بدءاً من كلفة معاملة تبليغ صاحب العمل التي تساوي بين مليون وملايوني ليرة، وكلفة الطوابع وكتابة الدعوى وطباعة الأوراق ثمّ التبليغات». هذا فيما ينصّ القانون على «إعفاء جميع الدعاوى التي تقدم أمام مجالس العمل التحكيمية من الرسوم القضائية ومن رسم الطابع». كذلك، «هناك حالات تحتاج إلى توكيل محامٍ، وتكاليف النقل ذهاباً وإياباً، ولا سيما أن مقرات المجالس متباعدة، فيقصدها العامل من بنت جبيل إلى النبطية مثلاً، أو من عكار إلى طرابلس».

يتألف مجلس العمل التحكيمي من قاضٍ وممثل عن العمال وآخر عن أصحاب العمل، إلى جانب مفوّض الحكومة. وبعيداً من الأزمة، لم يكن العمّال يوماً معجبين بهذه المجالس غير الفعّالة وغير المنتظمة. فمندوبو العمال هم، بحسب عبد الله، «من ذوي الشعور بالعامل»، ووفقاً لمصدر في «المرصد»، غالبيتهم «ممثلو أحزاب باتوا ببراشوت حزبي وطائفي، ومحكومون بالولاء السياسي». أما القضاة، «فيأتون بالإعارة من أقلام في محاكم أخرى ولديهم مهمات أخرى، لذلك لا يُلامون على تقاعسهم، بل تلام الدولة التي لا تؤمن انتظام عمل المجالس حتى وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم».

ملف

40 ألف مليار ليرة خسارة العمال في قانون التقاعد

فؤاد بزي

في كانون الأول 2023، أقرّ مجلس النواب القانون 319 الذي شرّع لأصحاب العمل سرقة نحو 40 ألف مليار ليرة من حقوق العمال المتعلقة بتعويضات نهاية الخدمة (الرقم أتى من تقديرات منظمة العمل الدولية). وأتى هذا القانون بعد 20 عاماً من النوم في أدراج المجلس، إذ تعاقبت عليه 5 دورات نيابية من دون أن يتفق عليه. لم يحصل هذا الأمر إلا حين تحقّق الإفلاس في مصرف لبنان والمصارف وأطلق شرارة انهيار للعملة استمرّ من نهاية 2019 إلى آذار 2023 بالتوازي مع تضخّم مفرط تراكم أكثر من 5000% بشكل عام وأكثر من 23000% في المواد الغذائية والضرورية.

إذاً، ما الذي اتفق عليه في قانون التقاعد والحماية الاجتماعية؟ ثمّة الكثير من الملاحظات على طريقة احتساب المعاش التقاعدي ومعدلات الاشتراكات وإلزامية الانضمام إلى الصندوق الجديد، لكن أهم ما في الأمر أنه يترك التباساً مقصوداً في التعامل مع تعويضات نهاية الخدمة والانتقال إلى صندوق التقاعد والحماية الاجتماعية، أي المعاش التقاعدي. فالمحاولات كلّها في المجلس النيابي واللجان الفرعية التي درست القانون وأقرّته، كانت مأمورة بما يريده أصحاب العمل، أي إلغاء تسويات نهاية الخدمة ومنع انتقالها إلى الصندوق الجديد. وقد وردت في النسخة ما قبل الأخيرة للمشروع بشكل واضح إعفاء أصحاب العمل من هذا الموجب، وبالتالي «أكل» حقوق العمال، لكن بشكل ما شُطبت هذه العبارة في النسخة التي أقرّها المجلس النيابي وتُرك التعامل مع التعويضات والتسويات «مشكولاً». وبالتالي ما لم يرد بشكل واضح نص يوجب تصفية تعويضات نهاية الخدمة ونقلها إلى الصندوق الجديد، فإن كل الحديث عن القانون يصبّ لمصلحة أصحاب العمل الذين تميل موازين القوّة في هذا النظام إلى مصلحتهم دائماً.

قبل إقرار نظام التقاعد، وقبل الانهيار المالي في عام 2019، كان الضمان يشمل ثلث اللبنانيين، وانتسب إليه أكثر من 600 ألف أجير، ومجمل المستفيدين يبلغ 1,3 مليون شخص. وكان الأجراء يحصلون عند بلوغ سن التقاعد، أو عند الصرف من الخدمة أو ترك العمل لأي سبب آخر، على تعويض نهاية خدمة عبارة عن مبلغ يحتسب على قاعدة نسبية من آخر راتب شهري لقاء كل سنة خدمة. ترتفع أو تنخفض هذه النسبة تبعاً لعدد سنوات الخدمة، فلا تصبح 100% من راتب آخر شهر إلا ببلوغ 20 سنة خدمة وتصبح 150% فوق هذا الحدّ. وكانت قيمة التعويض في أول ستة أشهر من 2020 تبلغ 32 مليون ليرة أو ما يفوق 21 ألف دولار. وكلما زاد الراتب الشهري الأخير، توجّب على أصحاب العمل أن يدفعوا تسويات نهاية خدمة أكبر، إذ تحتسب هذه التسويات على أساس الفرق بين قيمة الاشتراكات المحصّلة عن المضمون وما يتوجّب له من تعويض بموجب قاعدة الاحتساب.

وبموجب قانون التقاعد الجديد، سيحصل الأجير عند بلوغ السنّ على معاش تقاعدي وفق آلية من اثنتين: الأولى، يحصل بموجبها المتقاعد على معاش قيمته 1,33% من متوسط الأجور عن كل سنة عمل، وفي حال بلغ الحدّ الأقصى من سنوات العمل، أي 40 سنة، يتقاضى معاشاً قيمته 53,2% من متوسط الأجور. وبموجب الثانية، يحصل المضمون الذي سدّد اشتراكاته لمدّة 15 سنة، على 55% من الحد الأدنى للأجور عند التقاعد، مضافاً إليها 1,75% عن كل سنة اشتراك إضافية بعد الـ 15، على أن يكون الحدّ الأقصى للمعاش التقاعدي 80% من الحد الأدنى للأجور. ويخضع للنظام الجديد، أي لنظام الراتب التقاعدي، كل الأجراء الذي يصرّح عنهم للضمان الاجتماعي بعد البدء في تطبيق التعديل الجديد. وكل منتسب إلى الضمان عمره أقلّ من 44 سنة، ينتقل إلزامياً إلى النظام الجديد، ومعه تنتقل كل الاشتراكات التي استوفاها الضمان عنه والفوائض التي راكمها النظام طوال 40 عاماً. أما من هم فوق الـ 44 عاماً، فإن لديهم حرية الاختيار للانتقال إلى النظام الجديد

إلا أنّ «القانون يحتاج إلى محاكاة لتحديد العراقيل المرشحة للظهور خلال التطبيق»، يؤكد رئيس اللجنة الفنية في الضمان الاجتماعي مكرم غصوب. فالثغرات الموجودة فيه يجب أن تكتشف قبل مطالبة المتقاعدين بمعاشاتهم. مثلاً الحد الأدنى للأجور معروف ومحدّد بمراسيم حكومية، ولكن النقطة الإشكالية تتعلق بمعرفة ماهية متوسط الراتب المحتسب، وفقاً للآلية الأولى لاحتساب المعاش التقاعدي. وفي هذا المجال هناك رأيان: يُحتسب المتوسط من خلال البطاقة الإفرادية للمضمون، أي متوسط الأجر خلال الفترة. والثاني يشير إلى أن الاحتساب يحدّد متوسط الراتب في السنة الأخيرة. ويُحتسب المتوسط على أساس ما يسمّى «عامل تحويل»، أي إعادة النظر براتب الأجير وتطبيق نسب التضخم عليه. هذا المسار يأخذنا إلى حائط مسدود، عملية التحويل مربوطة بالتقييم المالي للنظام الذي يُجرى كل 3 سنوات، فإذا تبيّن للجنة الاستثمار التي تضع سياسات الاستثمار في الضمان أنّ هناك انعداماً للتوازن في الوضع المالي، لا يسمح بتعديل الراتب على أساس التضخم.

إذاً، العراقيل التي تواجه تطبيق النظام كثيرة، ولكن أهمّها دفع تسويات نهاية الخدمة، ومنع أرباب العمل من هضمها. وهنا، يصف غصوب هذه النقطة بـ«الجوهرية، فإلغاء التسويات يعني ولادة القانون ميتاً، إذ لا إمكانية لتمويل النظام عبر الاشتراكات كونها من دون قيمة فعلية». ويرى غصوب في «أكل» التسويات «إخلالاً للضمان بعهده ودوره الوطني تجاه المضمونين، وتأكيداً بأنّ سنّ القوانين لا يأتي للمنفعة العامة، بل لمنافع أشخاص». حتى في حال دفعت التسويات لن تحلّ المشكلة تماماً. بحسب غصوب «يجب أن تدار الأموال التقاعدية بطريقة استثمارية صحيحة كي لا تفقد قيمتها في حال وقوع أيّ مطب مالي كما جرى ويجري الآن».

يجزم عدد من أعضاء مجلس إدارة الضمان ممن شاركوا في صياغة قانون التقاعد أن هناك شبه استحالة في تنفيذ هذا القانون. بالنسبة إليهم، كثرة اللجان النيابية التي مرّت على نظام التقاعد زادت من مشاكله، واللجنة الأخيرة غيّرت في التمويل، في حين أنّ أهم ما في أنظمة التقاعد هو التمويل، إذ يجب أن تكون الدراسات صحيحة لتأمين التوازن المالي، والنتيجة لن تظهر إلا بعد عشرات السنوات. ولكن، لا إجابات واضحة حول كيفية تأمين الأموال للمقبلين على التقاعد سوى بتحميلها للدولة، والأخيرة مفلسة. ولا إجابة واضحة بعد على قدرة صندوق الضمان بوضعه المالي الحالي وهيكليته التي ينهشها الشغور ووضعه التقني المتهالك، على تطبيق القانون الجديد، إذ لا تتمكن المراكز من تشغيل الأنظمة لغياب الكهرباء التي إن وجدت يُكتشف غياب القرطاسية، وماذا عن ثقة المضمونين بالصندوق، فأغلبهم دقّوا أبواب شركات التأمين لضمان سرير في المستشفى.

في المحصلة، نتائج نظام التقاعد لن تظهر قبل صدور ما يقارب 10 مراسيم تطبيقية عن الحكومة، بالاشتراك مع مجلس إدارة الضمان. تتضمن هذه المراسيم تحديد نسب الاشتراكات وكيفية توزيعها بين الأجير وصاحب العمل. وبالإضافة إلى المراسيم، هناك 15 سنة من الانتظار، خلالها، ينتهي نظام تعويض نهاية الخدمة نهائياً، ويبلغ من هم في سنّ 49 سنة اليوم الـ 64.

(هيثم الموسوي)

عدد المضمونين حسب فئة العمل

عدد الأجراء	2018	2024
أجير عادي	457507	393058
اختياري	9695	20483
أفران	524	368
بائع صحف	29	24
سائق أجير	2720	2491
سائق مالك	35608	31375
طبيب	8897	9865
قطاع البحر	108	76
متقاعد	4575	21845
مختار	2214	2227
مدرّس	34554	28730
مجموع	558449	512566

المصدر: الضمان الاجتماعي

47,8% بطالة الشباب

تظهر أرقام الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية، أن معدّل البطالة العام في لبنان سجّل في عام 2022 نحو 29,6% مقارنة مع 11,4% قبل الأزمة (2018 - 2019). أما إلا أن المؤشرات واضحة وهي تشير بوضوح إلى أن المعدلات بلغت مستويات مرتفعة. وما يعقّد عملية الاحتساب أن البطالة يصعب احتسابها في القطاع غير المنظّم أو غير المصرّح عنه المسمّى الاقتصاد الموازي الذي بات يمثّل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي تفوق النصف، وبالتالي فإن هذه المعدّلات خاضعة للتقدير.

على أي حال، تزامن انفجار الأزمة مع إقفال البلد بسبب جائحة كورونا، ما أسهم في انكماش أعمال المؤسسات الصغيرة التي تمثّل الثقل الأساسي في القطاع الخاص، بشكل غير مسبوق. وأدّت هذه العوامل إلى إقفال نهائي لعدد لا يستهان به من المؤسسات وخسارة أعداد كبيرة من الوظائف. أدّت هذه الصدمات إلى انخفاض هائل في الأجور ضرب القدرة الشرائية للعمّال والموظفين بسبب تراجع قيمة العملة المحلية وانهيار النظام الاقتصادي الذي كان مبنياً على نفخ قيمة الليرة. كما أدّت إلى خسارة كبيرة في الوظائف وفي عدد الناشطين اقتصادياً ودفعت أعداداً كبيرة من الشباب نحو الهجرة، ولا سيما هجرة العمال المهرة والكفاءات أو ما يسمّى «هجرة العقول» التي كان من بين أهدافها الأساسية الاستقرار العائلي والبحث عن عمل.

في عام 2022 انخفض حجم الاستثمار في الاقتصاد بشكل كبير مسجّلاً 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 5,4% في عام 2021. بديهياً، كان لهذا الأمر انعكاس على معدّلات البطالة، لأن الاستثمارات بشكل عام، تسهم في خلق وظائف جديدة في الاقتصاد، وغيابها يعني عدم خلق وظائف جديدة من جهة، في الوقت الذي ينمو فيه حجم القوى العاملة، ما يعني معدّلات بطالة عليا. وقد استمرّ هذا الانخفاض في الاستثمارات في عام 2023، ما أبقى معدّل البطالة مرتفعاً في عام 2023 وفي عام 2024 كما يتوقّع البنك الدولي.

ما حدث بعد الأزمة يشير إلى تركّز أكبر للاقتصاد الريعي، إذ إن زيادة معدّلات البطالة لحقها اعتماد أكبر على التحويلات المالية التي أصبحت تشكّل عصب الاقتصاد اليوم بنسبة 27,5% من الناتج المحلّي اللبناني. كما ارتفع حجم العمالة غير المنظمة، ما يعني ظروف عمل أسوأ للعمّال، يُحرمون فيها من حقوقهم كاملة. هذا النوع من التكيّف مع الأزمة، خلق وهماً عند أصحاب القرار عن تعافي الاقتصاد، إلا أن هذا التعافي لا أساس له من الصحّة. فالاقتصاد لا يخلق وظائف كافية للقوى العاملة، ما يعني أنه لا يستغلّ القدرات البشرية الموجودة فيه بشكل فعّال، كما يعني أنه لا تحسّن في الإنتاجية وبالتالي لا وجود لنمو اقتصادي.

(الأخبار)

تقرير

العيد لم يأتِ بعد

أسماء إسماعيل

«العمال الزراعيون نالوا النصيب الأكبر من الخسائر»، يقول نمر ذياب الذي يملك صيدلية زراعية في حولا. بالنسبة إليه، ليست الحرب وحدها مشكلة العمال الزراعيين، إنما أيضاً «إهمال الحكومات المتعاقبة». فباستثناء سياسة وزارة الزراعة في استجداء المساعدات من الجهات الدولية المانحة والمنظمات غير الحكومية وتوزيعها وفقاً لمعايير الزبائنية، لم يشهد الجنوب أي سياسة زراعية تخلق الوظائف وتزيد المساحات المزروعة والقدرة الإنتاجية، وللمزارعين، سواء أكانوا من أصحاب الحيازات الصغيرة أم للعمال الزراعيين، حاجات أساسية ما زالت غائبة. إذ ليس لديهم نظم حماية اجتماعية، وليس لديهم ضمانات سوى أنهم محكومون بقبضة الأحزاب وسيطرة السلطة على النقابات الزراعية. الآن، أصبح للمشكلة طبقات إضافية. فكلما تدهورت الأوضاع الأمنية، زادت طبقة جديدة فوق المشكلة الأساسية. فالحرب أتت على البساتين، وثمة مستقبل مشؤوم لما تبقى من أشجار، والخسارة شملت إلى الآن ثلاثة مواسم زراعية مع استحالة الاستفادة من الموسم الصيفي. كذلك ثمة ضرر على المدى الطويل يتعلق بالمساحات التي تضرّرت بفعل القنابل الفوسفورية.

«من الزراعة إلى السوبرماركت» هذا هو عنوان النزوح للعمال الجنوبيين. فقد بادر يوسف حمود، مالك سوبرماركت العاملية بفروعها الأربعة، إلى فتح باب التوظيف أمام النازحين ولا سيما أبناء بلدته ميس الجبل. أراد بذلك الاستعاضة عن تقديم مساعدة تسبّب لمعظمهم الحرج، مقابل عمل مؤقّت أجره الشهري يبدأ بـ400 دولار. اليوم، تحتضن العاملية أكثر من 25 عاملاً قادماً من الخيام وبنت جبيل وعيتا الشعب وحولا وغيرها. بالتناسب مع خبراتهم وإمكاناتهم جرى تشغيلهم. مثلاً، شغل أحد عمال الميكانيك مهمات في معمل الصيانة التابع للسوبرماركت. آخرون ممن لديهم خبرة في المطاعم استلموا العمل على البرادات في قسم اللحوم والدجاج. أما بعض عمال الزراعة والبناء ممن يجيدون قيادة السيارات، فقد صاروا يعملون في خدمة الـ«فالية باركينغ». يقول حمود: «هناك المزيد من المتقدمين للعمل رغم مضي 7 أشهر على اندلاع الحرب»، ما يشير إلى صعوبة الظروف المعيشية للأسر النازحة وانعدام الخيارات.

كان محمد، من بلدة عيترون، يجني من كونه معلم نجارة الباطون دخلاً يكفيه لتغطية كلفة تعليم أبنائه في جامعة خاصة وللادّخار أيضاً، ولكنه الآن يستأجر منزلاً في الدكوانة بنحو 350 دولاراً شهرياً، وهو بلا عمل. اضطر أن يبيع قطعة أرض في عيترون بمبلغ 35 ألف دولار «بنص حقها». وهو يرفض المساعدة الموزّعة بقيمة 100 دولار للأسرة لأنها «مش محرزة» حتى لاستئجار شقة. أما يوسف، من كفركلا، فيحاول أن يجد عملاً بعدما اضطر أن يتخلّى عن عمله كحارس أمن لليلة واحدة في الأسبوع مقابل 500 ألف ليرة عن 5 ساعات عمل. أمله الوحيد أن يعود إلى بلدته ويحاول تعويض موسم التبغ. جميلة مثل يوسف تخطّط لموسم التبغ المقبل، ولكنها تحتاج إلى عمال للمساعدة على موسم صعب. كانت تتّكل على عائلات سورية نزحت وربما لن تعود. وحال علي ليس أفضل من «جيرانه»، إذ نزح مع أسرته إلى تبنين وسكن في منزل مجاني، ولكنه يعمل سائق أجرة. الوظائف في الجنوب كانت ضمن فئة الخدمات البسيطة أو الزراعية، ولكنها اليوم «عاطلة» أكثر. بالنسبة إليهم، لم يأتِ العيد بعد.

غصوب: لا إمكانية لتمويل النظام عبر الاشتراكات كونها بلا قيمة فعلية

(هيثم الموسوي)

14,3
دولاراً معدّل الدخل لكل فرد سوري

شهد معدّل دخل السوريين العاملين في لبنان انخفاضاً كبيراً في قيمته مقارنة بالسنوات السابقة للأزمة، فبعدما كان معدّل الدخل للفرد السوري 70,45 دولاراً شهرياً في 2019، بحسب أرقام الأمم المتحدة، أصبح هذا المعدّل 14,3 دولاراً للفرد الواحد في 2022، علماً أن هذا المعدّل شهد ارتفاعاً عن السنوات السابقة للأزمة حيث بلغ 8,5 دولارات و8,2 دولارات في 2020 و2021 توالياً. تتعدد مصادر الدخل لدى النازحين السوريين، إذ يعتمد جزء كبير منهم على الإعانات التي تُقدّمها المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة وغيرها، كما يعتمدون على الأعمال التي يقومون بها في لبنان.

62,4%
هي نسبة العمّال غير النظاميين

ارتفع حجم القطاع غير النظامي في لبنان مع بداية الأزمة، إذ أصبح يُشكّل نحو 60% من الاقتصاد اللبناني بحسب أرقام الإحصاء المركزي لعام 2023. بنتيجة هذا الأمر، ارتفعت نسبة العمّال الذين يعملون في القطاع غير النظامي من نحو 55% في 2019 إلى 62,4% في 2022. هذا الارتفاع يعني زيادة العمّال الذين لا يأخذون حقوقهم بشكل كامل، سواء الحق في الحصول على ضمان صحّي، أو الحق في أخذ الإجازات، أو الحق في الحصول على تعويض نهاية الخدمة، وغيرها... واللافت أنه في الاقتصاد غير النظامي، يتساوى العمّال اللبنانيون مع العمّال السوريين من ناحية تغييب حقوقهم العمّالية. هذا الأمر يتيح أيضاً لأصحاب العمل التهرّب من الضرائب، وهو ما يُضرّ بإيرادات الدولة.

33%
من النازحين السوريين

هو معدل التوظيف بين النازحين السوريين بحسب أرقام الأمم المتحدة. وهذا المعدل كان في 2019 نحو 33%، إلا أنه مع دخول الاقتصاد اللبناني في عمق الأزمة عام 2020، انخفض إلى نحو 26%، ثم عاد إلى الارتفاع في السنتين التاليتين ليعوّض التراجع. في هذا الوقت، كانت معدلات البطالة بين اللبنانيين ترتفع، ما يعني أن ظروف العمل للنازحين السوريين كانت في تحسّن مقابل ظروف العمل لدى اللبنانيين، لأن الوظائف التي خُلقت في فترة ما بعد الأزمة كانت مناسبة أكثر للمهارات الموجودة لدى العمال السوريين، مقارنة مع المهارات الموجودة في القوى العاملة اللبنانية. المسألة لا تتعلق بالمنافسة كما يراد تصويرها، وإنما في أن العمال السوريين متاحون في بعض المجالات أكثر من العمال اللبنانيين

تقرير

لا حلّ لبنانياً قبل نضوج تقاطعات واشنطن الإقليمية

هيام القصيفي

يُنقل عن مسؤولين فرنسيين أنه كلما راجعت باريس وواشنطن في شأن تطورات منطقة الشرق الأوسط وحرب غزة، يكون الجواب على شكل نصيحة بأن تولي فرنسا اهتمامها لتأمين سلامة الألعاب الأولمبية، ما يعكس حقيقة قيام الولايات المتحدة

> **لا تعويل على اقتراحات فرنسية لا يمكن لباريس تنفيذها كونها ليست صاحبة القرار في المنطقة**

بخطوات منفردة في المنطقة لم تتكشّف تفاصيلها النهائية بعد. ما يعني لبنان في الحركة الأميركية أمران، هما: التطبيع السعودي مع إسرائيل والاتصالات القائمة لترتيبات بين واشنطن وطهران. لكنّ المشكلة في لبنان، أن حجم الانفصال بين اليوميات الداخلية والتطورات الإقليمية أصبح كبيراً إلى حد يترك سلبياته على التصور الذي يمكن أن يكون عليه مستقبل الوضع اللبناني. وقد تكون العبارة الأكثر فائدة في جولة وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه قوله إن «لبنان لن يكون على طاولة المفاوضات إذا لم يُنتخب رئيس للجمهورية». ورغم أن العبارة غير جديدة بالمعنى السياسي، إلا أنها تعكس استمرار تخوف معارضي حزب الله من أن يكون هو وحده على طاولة التفاوض حين تنضج ظروف وضع لبنان على سكة الحل، خصوصاً في ظل تراجع أداء القوى السياسية الداخلية والانشغال بملفات ثانوية لا تقارب خطورة الواقع السياسي والعسكري جنوباً.

وبين باريس وواشنطن والرياض وطهران، يخشى هؤلاء المعارضون من أن تنتج الاتصالات الإقليمية صفقة على حساب لبنان، تعطي للحزب حصة وازنة في خريطة طريق جديدة.

حتى الآن، لم يتبيّن المتصلين بالرياض وواشنطن أن هذا الأمر حتمي، ورغم أن التجربة مع الأميركيين تفيد بتوقع أي انقلاب في المواقف، إلا أن ما يجري بين واشنطن والرياض من جهة، وواشنطن وتل أبيب من جهة ثانية، وبين إسرائيل والسعودية والولايات المتحدة وإيران، كل ذلك ينبئ بأن أوان عقد صفقة شاملة لم يحن بعد. فرغم كل ما تثيره حرب غزة من تأثيرات سلبية في الرأي العام الأميركي والغربي، لا يزال مسار البيت الأبيض هو نفسه منذ 7 تشرين الأول. فاهتمام الأميركيين بالتطبيع بين السعودية وإسرائيل قائم وجدّي، ولم يتوقف لحظة واحدة حتى خلال الأيام الأولى للحرب، رغم أصوات عربية معترضة على الأداء العسكري الإسرائيلي. لذلك، تواصلت الاتصالات لتفعيل التطبيع، وإن بطريقة أكثر تستراً، قبل أن يقول وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ما قاله في الرياض أخيراً.

ولا تزال واشنطن تتصرف وفق توازن دقيق بين طرفين أساسيين، دعم بين إيران والولايات المتحدة في الحفاظ على توازن مضبوط الإيقاع في الجنوب، في انتظار ما ستحسمه حرب غزة. ولحزب الله مصلحة في ذلك، من دون الرهان على أوراق فرنسية أو اقتراحات لا يمكن التعويل على باريس لتنفيذها كونها ليست صاحبة القرار الأمني والعسكري في المنطقة. والأمر نفسه ينسحب على إسرائيل أيضاً. وهذا ما يعطي الولايات المتحدة مزيداً من الوقت قبل نضوج مسار متعدد الاتجاهات في المنطقة، من بينها مسار التطبيع السعودي. ورغم انحسار الكلام عن هذا الاتجاه لبنانياً، إلا أن مفاعيله مستقبلاً ستكون مؤثرة، ولا سيما أن السعودية لا تزال تراوح مكانها في ما يخص تقديم تنازلات تتعلق بلبنان.

وأي انتقال إلى مرحلة مختلفة مع إسرائيل، ستكون له تداعياته على التهدئة مع إيران، ما يعني حكماً أن لبنان سيكون جزءاً من هذه الإشكالية.

لكن كل هذه الخطوات لا تزال محكومة بسقف الانتخابات الرئاسية الأميركية. وأي تقاطع بين إسرائيل والولايات المتحدة قائم على فكرة السباق بين رغبة الإدارة الحالية بحسم وضع غزة والمنطقة تمهيداً للانتخابات، وعدم استعجال إسرائيل بتقديم هدايا مجانية للإدارة الحالية قبل أن تحصل على ما تريده في رفح وغزة وجنوب لبنان. وهي تراهن في الوقت ذاته على العمق الأميركي الحريص على مصلحة إسرائيل.

لكن في المقابل تصبح إيران أسيرة هذه التقاطعات، ولا سيما بعد الردود العسكرية المتبادلة بينها وبين إسرائيل، ومعها يبقى لبنان أسير اللعبة نفسها، فلا يخرج من أزمته ما دام الكباش العسكري لم ينته بعد، لأن مفاعيل ما حصل بين قصف القنصلية والرد الإيراني والرد الإسرائيلي لم تنته كذلك.

حزب الله رفض مناقشة «الورقة الفرنسية»

على وقع انتظار المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية وكيان الاحتلال حول تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار، تزداد التكهنات بشأن جبهة الجنوب التي باتَ محسوماً أنها «لن تُغلق إلا بعد وقف العدوان على غزة»، وهو الجواب الذي يسمعه بوضوح كل من يحمل مبادرة أو طرحاً يرمي إلى الفصل بين الجبهتين بصيغ مختلفة. وآخر هذه الطروحات، الورقة الفرنسية التي تسلّمها لبنان رسمياً، وعلمت «الأخبار» أن «حزب الله رفض حتى مناقشتها، إذ لم تحمل أي تعديلات تُذكر على الورقة الأساسية». إذ إن «إعادة تموضع» قوات الرضوان في المقاومة «ليس المقصود منها إلا الانسحاب من جنوب الليطاني»، وفق مصادر مطّلعة أكدت أن رئيس مجلس النواب نبيه بري «لم يتعامل بجدية» مع زيارة وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه ولا مع الأفكار الفرنسية «الجديدة» في ظل قناعة بأن «مفتاح الحل والربط هو في يد الأميركي، وفي حال نجحت المفاوضات في غزة سيكون الأميركيون في بيروت في اليوم نفسه لاستكمال المباحثات مع لبنان».

والتقى سيجورنيه في تل أبيب نظيره الإسرائيلي يسرائيل كاتس، وصرّح بـ«أننا أكدنا موقفنا بوجوب إطلاق سراح الأسرى ووقف إطلاق النار (في غزة) وخفض التصعيد في لبنان»، بينما هدّد كاتس بأنه «إذا لم ينسحب حزب الله من الحدود فإننا نقترب من حرب شاملة»، و«إسرائيل ستعمل ضد حزب الله في كل لبنان».

رئاسياً، لم يُسجل أي تطوّر باستثناء تسريبات عن «تكثيف القطريين حراكهم الداخلي في اتجاه حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر». ونُقلت مصادر متابعة أن «الدوحة تلمس تقدّماً في الملف الرئاسي، حيث تتقاطع الأطراف الثلاثة على فصل الملف الرئاسي عن ملف غزة وبالتالي بإمكان ذلك فتح ثغرة وتحقيق تقارب إضافي بين الثنائي والتيار. علماً أن مصادر في عين التينة أكّدت أن «الثنائي لم يربط في أي مرة الملف الرئاسي بغزة أو بجبهة الجنوب، والخلاف هو على المرشحين وآلية الانتخاب والحوار، وكل المؤشرات حتى الآن تقول إن القدرة على تجاوز هذا الخلاف صعبة لذا فإن الملف سيتأخر»، نافية ما يقال عن «الاتفاق بين بري وباسيل على مبدأ الاسم الثالث، كما يحاول البعض الترويج، ولا يزال سليمان فرنجية هو مرشحنا».

تقرير

(هيثم الموسوي)

العمال يموتون في عيدهم

9 أشخاص قضوا داخل مطعم «Pizza Secrets» أمس، ومعهم طويت حكاية 9 عائلات؛ هؤلاء ليسوا مجرّد أرقام انطفأت بفعل الحريق الذي اندلع داخل المطعم الواقع في بشارة الخوري، بل كانوا ضحايا الإهمال والتهاون في شروط السلامة العامة. مقتل الموظفين الـ9، عشية عيد العمّال، يوحي وكأن عشرات السنوات التي مضت على تكريس 1 أيار عيداً للعمال، تأكيداً على حقوقهم وتوفير الحماية لهم، ليس إلّا «عطلة رسميّة» في لبنان لا ترقى إلى معناها الحقيقي كقضيّة أساسيّة ناضل من أجلها عمّال العالم لمواجهة استغلالهم من قبل أرباب العمل.

ففي لبنان يموت العمّال في عيدهم اختناقاً وحريقاً، لأنّ شروط السّلامة العامّة مفقودة، ولأنّ الرقابة معدومة، فيما يتنافس المسؤولون على الظهور الإعلامي أثناء زيارتهم لـ«مسرح الجريمة»، مطلقين الوعود بـ«كشف الحقيقة»، كما فعل وزير الدّاخليّة والبلديات بسام مولوي حينما أشار إلى أنّ «الأدلّة الجنائية ستجري تحقيقها في الحادثة، والقضاء حتماً سيظهر الجهة المسؤولة».

هذا الكلام المُلطمِن في الظّاهر لا يُبشّر بالخير، بعد كوارث مشابهة متكرّرة لم تؤدِّ إلى تشديد العمل الرقابي على المطاعم أو على عمّال الغاز في ظل انتشار هذا النّوع من العمل في المناطق الشّعبيّة وبين المنازل، من دون حسيب أو رقيب. لذلك، ستنتهي هذه المأساة، على الأغلب، كسابقاتها، ولن تُعالج أسبابها التي بدأت تظهر تفاصيلها أمس، إذ تُشير مصادر فوج إطفاء بيروت إلى أنّ التحقيقات الأوليّة أشارت الى أن الحادثة وقعت أثناء قيام عمال بـ«تلحيم» مواسير الغاز، ما أدّى إلى اندلاع الحريق ودفع بالعمّال الذين كانوا موجودين في المحل إلى الهروب نحو غرفة داخلية بدل الهروب إلى الخارج. وبعد اشتداد الحريق حوصروا في الداخل، ولم تتمكّن فرق الدفاع المدني من إنقاذهم، فمات معظمهم اختناقاً.

(الأخبار)

«هبّة» طلاب لبنان: انخراط في المواجهة أم رفع عتب؟

فاتن الحاج

أتت «هبّة» طلاب الجامعات اللبنانية من أجل فلسطين متأخرة ودون الزخم المنتظر، وإن أوحت المجموعات الطالبية المنظّمة بأنها خطوة أولى من سلسلة خطوات ستكون أكثر تنسيقاً، لدفع إدارات الجامعات إلى قطع الارتباط مع كل الشركات الداعمة للاحتلال، وسحب المنتجات المدرجة في قوائم حملة المقاطعة العالمية من الجامعات، والإفصاح المالي حول توزيع رسوم الدراسة والاستثمارات المالية. وقد رفع الطلاب المنتفضون أمس هذه المطالب إلى جانب عناوين سياسيين: الوقف الفوري لحرب الإبادة في غزة والعدوان الإسرائيلي في لبنان وقيام دولة فلسطينية واحدة حرة ديموقراطية من البحر إلى النهر.

في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث الثقل الأكبر للانتفاضة الطالبية، تعذّر رصد المشهد من داخل الحرم بسبب منع إدارة الجامعة بعض الصحافيين من الدخول، قبل أن ينضمّ الطلاب إلى المعتصمين أمام البوابة الرئيسية، ملوّحين باعتصام آخر، الثلاثاء المقبل، ما لم تستجب إدارة الجامعة لمطلب مقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل والكشف عن البيانات المالية في توزيع رسوم الطلاب. فيما ساد جو من الامتعاض بسبب قرار الجامعة عدم السماح لغير الطلاب الذين يحملون بطاقات تعريفية بالمشاركة في التحرك، وبالتالي منع المتخرجين من حضور الاعتصام. وانسحبت حالة الاستياء على أمهات طلاب

الجامعة الاميركية في بيروت (أ ف ب)

حضرن لمشاركة أبنائهن في نصرة القضية المركزية.

وفي الجامعة اللبنانية الأميركية أيضاً، طالب الطلاب إدارة جامعتهم بالتقيد باستراتيجية المقاطعة من خلال قطع العلاقات مع الشركات والمؤسسات التي تدعم الاحتلال. وفيما أحرقوا العلم الإسرائيلي، أسدلوا العلم الفلسطيني على طول المبنى هاتفين لشهداء فلسطين وغزة والجنوب.

تجاوب الطلاب مع الدعوة إلى الانتفاضة لم يكن كبيراً في الجامعة اليسوعية بحجة الطقس، وبرز بين المطالب إنهاء «القمع الممنهج والتعسفي» الذي تقوم به إدارة الجامعة ضد حق الدفاع عن القضية الفلسطينية ومنعها أي شعار يتعلق بها في الحرم الجامعي بحجة منع العمل السياسي في الجامعة.

وفي جامعات أخرى كجامعة بيروت العربية والجامعة اللبنانية الدولية، كان هناك تركيز على التضامن مع الحراك الطالبي العالمي وما يحدث في الجامعات الأميركية من تحركات لدعم صمود الفلسطينيين، والمطالبة بوجود تحركات سياسية في الجامعة.

ومع أن بعض المجموعات الطالبية في الجامعة اللبنانية أعلنت أن طلاب الجامعة «في خضمّ مسار التحرر والتحرير من الاستعمار والاحتلال»، إلا أن تحركات طلاب الجامعة بدت خجولة وغير منظّمة، إذ نفّذ طلاب وأساتذة في كلية العلوم في مجمع الحدث اعتصاماً، بدعوة من اتحاد طلاب لبنان، نصرة لغزة وجنوب لبنان، وشدّدوا على ضرورة توفير الإنتاج العلمي بما يخدم حاجة المجتمع وتطوره اقتصادياً واجتماعياً للتحرر من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الداعمة للكيان الإسرائيلي. وكان تركيز على أن التحركات تندرج في إطار الانخراط في المواجهة وليس من باب التضامن مع التحركات الطالبية العالمية، وإنما امتداد لها.

الجامعة اللبنانية الاميركية (هيثم الموسوي)

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4583

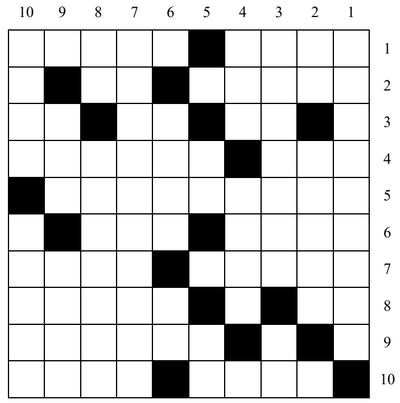

أفقيا

1- حصان – عاصمة أوروبية – 2- رقيقة القلب – حرف جزم – 3- مادة قاتلة – غير ناضج من الفاكهة – جرذ بالأجنبية – 4- من الحيوانات – الضريبة – 5- أغنية لفيروز – 6- جزيرة ايطالية – جامعة أميركية – 7- مخدّة – منظمة حلف شمال الأطلسي – 8- متشابهان – قسطاس العدل – 9- رب الأسرة – 10- راقصة مصرية – امبراطور روماني

عمودياً

1- ممثل أميركي – 2- حب – مدينة ألمانية – 3- دولة أوروبية – حرف نصب – 4- مساندة – ماركة سيارات – 5- للتعريف – متشابهان – 6- نسبة الى عنصر كيميائي يتميّز بالبريق المعدني والقابلية لتوصيل الحرارة والكهرباء – ضجر وسئم – 7- من الشعوب استوطنوا المناطق المحاذية للإمبراطورية الرومانية أشهرهم قبائل القوط والفاندال – 8- ثرى – عائلة رئيس برتغالي راحل – 9- نهر أوروبي – هالك وفاسد – 10- نبال حارقة – ماركة سيارات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- البنتاغون – 2- وجاق – مراكش – 3- هان – منغولي – 4- اميان – وي – 5- الغار – أر – 6- س س س – يل – الو – 7- بي – برحليون – 8- اربيل – 9- شانزيليزيه – 10- إيداهو فولز

عمودياً

1- اوهانس باشا – 2- لجام – سيراي – 3- بانياس – بند – 4- نق – ال – بيزا – 5- من غير ليه – 6- أمن – الحَ – لو – 7- غرغور – لفيف – 8- واوي – اي – زو – 9- نكلَ – الوكيل – 10- شيشرون – هزَ

sudoku 4583

	8	3			6	7	9	
		9	7	4		8		
	4	5				2	6	
			1	6				
	1			3			2	
				2				
	7	2				5	8	
	6		5	9	3		7	
5	9						3	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4582

8	3	1	5	6	9	4	7	2
9	2	4	8	7	3	1	5	6
7	6	5	2	1	4	8	9	3
6	1	8	4	5	2	9	3	7
2	4	9	7	3	8	5	6	1
3	5	7	6	9	1	2	8	4
5	9	6	1	2	7	3	4	8
4	7	2	3	8	5	6	1	9
1	8	3	9	4	6	7	2	5

مشاهير 4583

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخترع أميركي (1847-1931). من أهم انجازاته المصباح

6+5+1+4+11+6 = عاصمة كازاخستان سابقاً ■ 10+9+8+3 = حسن الوجه ■ 7+2 = حُبّ

حل الشبكة الماضية: **هاشم الاتاسي**

طوفان الأقصى

أميركا تستحثّ التطبيع: ضمانات للسعودية... وجوائز ترضية لإسرائيل

ماذا يعني إعلان كل من وزيري خارجية الولايات المتحدة، أنتوني بلينكن، والسعودية، فيصل بن فرحان، أن المفاوضات حول الاتفاق الأمني السعودي - الأميركي صارت «شبه مكتملة»؟ معروف أن السعودية تشترط توقيع ذلك الاتفاق الذي يعتبره ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، «بوليصة تأمين» على الحياة لنظامه المهدّد دائماً، من الداخل أكثر من الخارج، ولو سعى إلى تصوير العكس، للقبول بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. لكن بعد عملية «طوفان الأقصى» والعدوان الوحشي على قطاع غزة، أضيف شرطان آخران لا يستطيع النظام السعودي راهناً التوقيع من دونهما، بسبب الإحراج، الأول هو وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والثاني ما سمّاه الوزير الأميركي «مساراً موثوقاً به لإقامة دولة فلسطينية». وإذا كان الشرط الأول واجب التنفيذ، لتمرير التوقيع، فإن الثاني يمكن لإسرائيل التملّص منه، مثلما تملّصت من اتفاق بحجم «أوسلو».

بعض ما يجعل التوصل إلى ترتيبات من هذا النوع، أي إلى الاتفاقين الأمني والتطبيعي معاً، ممكناً، نجم عن «طوفان الأقصى» نفسه، الذي يسعى الطرفان الأميركي والسعودي إلى تحويل جانب من تداعياته، على الأقل، إلى «فرصة». فمن جملة ما أكّدته نتائج «7 أكتوبر» أن إسرائيل لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها، وهي بحاجة ليس إلى قوات وأساطيل وصواريخ أميركية فحسب، وإنما إلى تحالف سياسي وعسكري غربي كامل يتولّى هذه المهمة، وفقاً لما ظهّرته «ليلة الصواريخ والمسيّرات» الإيرانية. يعني ذلك أن النظرية التي روّجت لانسحاب أميركا عسكرياً من الشرق الأوسط، أو حتى تخفيف الانتشار فيه، سقطت، وأن ثمة حاجة أكيدة إلى إبقاء تلك القوات، إن لم يكن حتى تعزيزها، لضمان المصالح الأميركية، وأن ما هو ضروري لانسحاب من هذا النوع غير متوافر نهائياً، وأحد أبرز مكوّناته اتفاق أميركي نهائي مع إيران. فكيف إذا أضفنا إلى ما تقدّم، أن أعداء أميركا أنفسهم كالصين وروسيا، استغلّوا ما روّج عن الانسحاب المذكور لطرح بدائل على دول المنطقة، ولا سيما الخليجية، تبدأ بالاتفاقات التجارية، ومحاولة استبدال عملات التجارة، ولا تنتهي بالصناعات العسكرية؟ في هذا السياق، جاء الاتفاق السعودي - الإيراني برعاية الصين، وكل الحديث عن مشاريع لإقامة مصانع صواريخ في السعودية بمساعدة الصين.

> الولايات المتحدة لن تمانع اتفاقاً أمنياً يُلزمها حماية نظام ابن سلمان ضد أعدائه الداخليين

لكن الإعلان السعودي - الأميركي الجديد، والذي جاء على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي واجتماعات متعدّدة حول غزة في الرياض، كان موجّهاً في الأساس إلى إسرائيل، التي يتوقّف الأمر على حكومتها ورئيسها، بنيامين نتنياهو. فكل تلك «المغريات» قد لا تعني شيئاً للأخير، الذي سبق له أن أسقط عروضاً مثلها قبل «7 أكتوبر» وبعده، وكاد أن يفلت باتفاق تطبيع مع الرياض «مجاناً» لولا أن داهمهما «طوفان الأقصى». وغالبية الظن أن نتنياهو ما زال عند موقفه هذا، ما دام وضعه الداخلي متماسكاً. إذ إن حكومته لا تستطيع حتى أميركا إسقاطها، وضغط الشارع لإعادة الأسرى ما زال مقتصراً على ذويهم وبعض المؤيدين لهم، أو بالأصح المعارضين له. وحتى المعارضة خارج الحكومة، وتلك التي انضمت إلى مجلس الحرب، والتي تقول إنها تريد إعطاء ملف الأسرى الأولوية على ما عداه، لم تفعل ما يسند قولها هذا، عبر دعوة جماهيرها إلى الانضمام لحراك ذوي الأسرى، وبالتالي فإن كلامها يأتي ضمن البازار السياسي الذي تريد عبره كسب شعبية على جانبي الطيف الإسرائيلي.

نتنياهو رفض أكثر من عرض سعودي للتطبيع مقابل وقف النار (أ ف ب)

ثمة فرصة وحيدة للتوصل إلى الاتفاقين الأمني والتطبيعي، هي نضوج ظروف للتوصل إلى وقف لإطلاق النار مع حركة «حماس»، بمعزل عن السعودية، فلا يعود يضير إسرائيل أن توقّفه في اتفاق تطبيع مع المملكة، لأنه سيكون في هذه الحالة «مجانياً» أيضاً من حيث الثمن الإسرائيلي المقابل. غير ذلك، لا يبدو قادة إسرائيل مستعدين لاتفاق مع السعودية يُروَّج له باعتباره «جائزة كبرى» لهم، مقابل مجرّد وقف لإطلاق النار. يتصرّف هؤلاء على أن المملكة مثل الزوجة التي تسعى إلى تحسين ظروف حياتها في بيت الزوجية، ولكن ليس لها بديل من زوجها حتى إذا لم يعطها ما تطلب، بمعنى أن السعودية يمكن أن تقبل في النهاية بالتطبيع مقابل الضمانات الأميركية فقط، ومن دون أي تنازل من العدو. وما اعتدنا عليه في كل ما يتعلّق بالشرق الأوسط، هو أن ما يفعله الأميركيون، مجرّد مناورات لتحقيق كامل الشروط الإسرائيلية، وإنما عبر طرق التفافية لا يعرفها الإسرائيليون، ولا سيما أن الانتخابات الرئاسية والنصفية للكونغرس ستجري في الخامس من تشرين الثاني المقبل، حيث لا يستطيع الساسة الأميركيون إغضاب إسرائيل.

مضمون اتفاق الترتيبات الأمنية نفسه، والذي يجري بحثه بين واشنطن والرياض، ما زال غير واضح تماماً، وإن كان قد سُرّب أن الثانية تريد معاهدة دفاعية مع الأولى، من النوع القائم مع كوريا الجنوبية واليابان، ما دام أنه غير ممكن إقامة اتفاق يرتقي إلى إلزام أميركا بأمن السعودية، كذلك الذي يُلزمها بأمن دول حلف «الناتو»، وفقاً للمادة الخامسة من نظام الحلف، بالإضافة إلى بيعها أسلحة متطوّرة، ومساعدتها في إقامة برنامج نووي سلمي. وبغض النظر عما سيتضمّنه الاتفاق في النهاية، فإن تلك التفاصيل ليست من النوع غير القابل للحل، فما يهم ابن سلمان هو أن حماية إسرائيل تحتّم بقاء القوات الأميركية في الشرق الأوسط. وما دام الأمر كما تقدّم، فإن رهانه هو أن الولايات المتحدة لن تمانع اتفاقاً أمنياً يُلزمها حماية نظامه ضد أعدائه الداخليين، بل ويكفيه هنا أن يؤدي الاتفاق إلى تبنّي واشنطن الكامل لنظامه في مواجهة هؤلاء الأعداء. أما بالنسبة إلى الأعداء الخارجيين، وهم عبارة عن صورة كان النظام قد صنعها بنفسه لشد العصب الداخلي، فلن تتورّط أميركا في حروب من أجل النظام السعودي. وبالتالي، ما يفيده، في هذا المجال، الاتفاق الذي توصل إليه مع إيران برعاية الصين، التي ستواصل، من جهتها، محاولة تعزيز حضورها في المنطقة، من هذه البوابة وغيرها.

(الأخبار)

المقاومة تعيد تنظيم صفوفها
لا راحة للاحتلال في «نتساريم»

غزة - **يوسف فارس**

كشفت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية، خلال اليومين الماضيين، حضورها على خطوط التماس المؤثّرة كافة في قطاع غزة، وتحديداً عند خاصرة القطاع، والتي تتمركز فيها قوات العدو في محور «نتساريم» الذي يفصل شماله عن وسطه وجنوبه. ومنذ أول من أمس، شهد المحور المذكور «حفلة» ميدانية، شاركت فيها كل من «كتائب القسام» و«سرايا القدس» و«الوية الناصر صلاح الدين»، حين قصفت تلك الأذرع مواقع العدو المستحدثة في هذه النقطة، بوابل من قذائف الهاون الثقيلة. ومساء أمس، أطلقت «سرايا القدس» رشقتين صاروخيتين في اتجاه مستوطنات «غلاف غزة»، في رسالة اقتدار تؤكد فيها المقاومة أنها، وبعد أكثر من مئتي يوم من الحرب، تحافظ على بنيتها التحتية وخلاياها العاملة في الميدان، وتمسك أيضاً بخيوط العمل التي من شأنها أن تؤثر في توجهات صانع القرار الإسرائيلي، الذي كان حتى وقت ليس ببعيد، يتحدث عن حضور دائم في القطاع، يصل إلى حد تولي إسرائيل بنفسها إدارة الشؤون الحياتية للسكان، بعد صناعة قيادات عشائرية وأهلية بديلة، أو في أدنى الحالات، تحويل غزة إلى ساحة رخوة للعمل الدائم، تشبه إلى حد ما الضفة الغربية التي يمكن لجيش العدو أن يجتاحها ثلاث مرات في اليوم، من دون أن يُخدش له في بعض المناطق جندي واحد.

لا شيء تحقق للعدو بعد كل تلك الأشهر، بل إن الوقائع الميدانية أجبرت العدو على إعادة النظر في جدوى البقاء في محور «نتساريم»، بعدما وجد أن المقاومة تستطيع، وهي في ذروة الحرب التي تستنزف قدراتها وقواها، أن تشاغله من الاتجاهين الشمالي والجنوبي للحاجز المستحدث، ولذا، بدأ العدو طرح تساؤلات منطقية عما سيكون عليه الوضع، إن قرّر الإبقاء على قواته في أي فترة تلي أي اتفاق هدنة، ولو بصورة مؤقتة. ويقول مصدر في المقاومة، لـ«الأخبار»، تعليقاً على هذه الجزئية إنه «بعد هدنة الأيام السبعة التي جاءت بعد نحو 48 يوماً من القصف الجوي العنيف والقتال المتواصل، استطاعت المقاومة أن تعيد تنظيم صفوفها بشكل لافت، وخرجت من حال الإنهاك إلى العمل بفعالية وتأثير كبيرين. وفي تقديرنا أن جيش الاحتلال سيقدّر الحال التي ستكون عليها قواته التي تضع نفسها بين فكي كماشة، إن عادت إسرائيل إلى الحرب بعد أي صفقة مفترضة، وأبقت جنودها هناك».

في المقابل، لم يجد جيش العدو سوى إعادة الحرب إلى مربّعها الأول على صعيد حدة وكثافة القصف الجوي، ومضاعفة أعداد المجازر المرتكبة بحق العائلات الآمنة، حيث نفّذ خلال الأيام الثلاثة الماضية، العشرات من الغارات الجوية التي تسبّبت في استشهاد أكثر من 30 مواطناً. كذلك، دكّ سلاح مدفعيته العشرات من المنازل والأهداف التي كانت قصفت في وقت سابق، في ما بدا رداً على الرشقات الصاروخية، لا يملك غيره لغياب الأهداف. أيضاً، لا ينفّذ الاحتلال عمليات توغّل في الوقت الحالي، ولذا، زاد من وتيرة عمل الطائرات المسيّرة في استهداف الأفراد. أما المقاومة، التي أثبتت أنها قادرة على امتصاص كل الضربات الكبرى، فإن هذا «الريتم» من التصعيد، أصبح بالنسبة إليها روتيناً ليس بوسعه أن يحقق في صفوفها ما لم تحققه الآلاف من الغارات والمئات من الأحزمة الناسفة التي كانت تنفّذ في وقت متزامن، وتستمر ساعات طويلة.

> العدو يعيد الحرب إلى مربّعها الأول على صعيد حدة وكثافة القصف الجوي، ومضاعفة أعداد المجازر المرتكبة بحق العائلات الآمنة

غزيون يتزاحمون لتعبئة غالونات المياه من خزان في دير البلح (أ ف ب)

ذروة تصعيد جديدة: صناعة تسعّر «الحرب البحرية المفتوحة»

صنعاء - **رشيد الحداد**

كثّفت قوات صنعاء البحرية عملياتها العسكرية ضد السفن العسكرية الأميركية في البحر الأحمر وخليج عدن، خلال الساعات الماضية، وذلك في أعقاب تنفيذها سلسلة هجمات طاولت سفناً إسرائيلية في خليج عدن والمحيط الهندي. وقالت مصادر ملاحية، لـ«الأخبار»، إن التوتر العسكري بين تلك القوات والبحريتين الأميركية والبريطانية تصاعد إلى أعلى المستويات خلال الساعات الـ 48 الماضية، واصفة ما يحدث بـ«الحرب البحرية المفتوحة».

وأشارت إلى سماع دويّ انفجارات عنيفة في سواحل الخوخة والمخا ومناطق واسعة من خور عميرة الواقعة قبالة باب المندب، مضيفة أن الاشتباكات أدت إلى توقف مرور السفن التجارية لساعات قبل أن تستأنف الحركة.

وجاءت هذه المواجهات في أعقاب إعلان الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، استهداف بارجتين عسكريتين تابعتين للبحرية الأميركية في البحر الأحمر، فضلاً عن استهداف سفينة تجارية إسرائيلية تدعى «أم سي آس أوريون» في المحيط الهندي، كانت ترفع علم ماديرا، بعدد من الطائرات المسيّرة. وأفاد سريع، في بيانه، إلى استهداف سفينة بعدد من الطائرات المسيّرة والصواريخ المضادة للسفن في البحر الأحمر، وأعلن عن حظر مرور أي سفينة تحاول خداع صنعاء وتضليلها في محاولة لكسر الحصار المفروض على الكيان الإسرائيلي. وأكد أن قواته استهدفت السفينة «سيكلايدز» بوابل من الصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة، أول من أمس، في البحر الأحمر.

وفي هذا الإطار، أوضحت مصادر عسكرية مطّلعة في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن القوات اليمنية سمحت للسفينة «سيكلايدز»، بتاريخ 19 نيسان، بالمرور في البحر الأحمر، بعد تعهّد طاقمها بالوصول إلى قناة السويس، وتأكيده أن وجهة السفينة موانئ دولية ولا علاقة لها بموانئ الكيان. وبعد السماح لها، عبرت السفينة البحر الأحمر بتاريخ 20 نيسان، ليتبيّن أنها خالفت قرار الحظر واتجهت نحو ميناء إيلات الإسرائيلي. وقالت المصادر إن قوات صنعاء البحرية أرسلت تحذيراتها إلى «سيكلايدز» من الدخول إلى ميناء الكيان، إلى أنها أصرّت على انتهاك قرار المنع، فتم انتظار عودتها أول من أمس، بعدما أفرغت شحنتها في إيلات، واستهدافها في عملية عسكرية مشتركة من قبل القوة الصاروخية والطيران المسيّر والقوات البحرية. وقد أكدت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، أن السفينة تعرّضت لهجوم بثلاثة صواريخ بحرية مضادة للسفن وعدد من الطائرات المسيّرة، ما أدى إلى أضرار كبيرة فيها.

وتعليقاً على تلك التطورات، رأى مصدر ملاحي في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن عمليات البحرية اليمنية التي نفذت خلال الساعات الماضية، حملت دلالات كبيرة وعكست مدى تطور القدرات العسكرية لقوات صنعاء، موضحاً أن عملية استهداف «أوريون» في المحيط الهندي استُخدمت فيها طائرات متطوّرة، ووقعت في أبعد نقطة إلى الغرب من جزيرة مدغشقر جنوب المحيط الهندي، وهو ما يعدّه مراقبون تطوراً لافتاً ستكون له تداعيات كبيرة على السفن التجارية الإسرائيلية القادمة عبر طريق رأس الرجاء الصالح إلى موانئ الكيان.

وسبق أن أعلنت القيادة المركزية الأميركية تعرّض قواتها لهجوم يمني جديد، قائلة، في بيان، إن قواتها البحرية اشتبكت مع خمس طائرات مسيّرة أطلقتها القوات اليمنية على سفن حربية وتجارية أميركية في البحر الأحمر. ووصفت الهجوم بأنه يمثل تهديداً للولايات المتحدة وتحالف «حارس الازدهار» والسفن التجارية في المنطقة. إلا أن نائب مدير التوجيه المعنوي في قوات صنعاء، العميد عبد الله بن عامر، شكك في الرواية الأميركية، وأشار إلى أن البيان الأميركي لم يتحدّث عن إسقاط طائرات مسيّرة، ولم يكشف عدد المسيّرات التي نفّذت الهجوم كون الاشتباك كان واسعاً، وشارك فيه عدد أكبر من الطائرات وليس خمساً فقط.

> العمليات التي نُفّذت خلال الساعات الماضية عكست مدى تطوّر القدرات العسكرية لصنعاء

القمامة تغرق شمال غزة: «معارك» يومية مع البعوض

غزة - **يوسف فارس**

يعكس تراكم عشرات الأطنان من النفايات في الشوارع الرئيسية لمدينة غزة، وعلى أبواب مراكز الإيواء، سياسة التقويض لعمل البلديات المحلّية، والتي واصل جيش الاحتلال ممارستها منذ الشهر الأول للحرب، حيث لاحقت الطائرات الحربية الإسرائيلية، كل معدّات بلديات شمال وادي غزة. ففي مناطق جباليا وبيت لاهيا، مثلاً، دمّرت الطائرات الحربية جميع شاحنات جمع القمامة، وكلّ الجرافات وآلات كسح خطوط الصرف الصحي وتسليكها، قبل أن تدمّر بشكل كلّي مخازن بلديّتي جباليا النزلة وبيت لاهيا ومستودعاتهما ومقرّاتهما. وهكذا، فقدت الطواقم البشرية المستعدّة لتقديم الخدمة، كل المعدات التي يمكن استخدامها في احتواء الوضع البيئي المتفاقم.

وأعلنت بلدية غزة، أخيراً، أن العدوان الإسرائيلي أتى على 90% من مقدّراتها، وقوّض قدرتها على القيام بمهمّاتها الحيوية، من مثل جمع القمامة وصيانة خطوط المياه وشبكات مياه الصرف الصحي، ما أدى إلى غرق كل أحياء المناطق الشمالية بكميات هائلة من مياه الصرف الصحي والقمامة. ووفقاً لمصدر في بلدية جباليا، تحدّث إلى «الأخبار»، فإنه «لا توجد لدينا أيّ آلية تعمل. استأجرنا جرافات من شركات خاصة، فقامت الطائرات الحربية بقصفها، فيما شاحنات جمع القمامة كلّها مدمّرة. كذلك، حاولنا الاستعانة بعربات صغيرة لجمع النفايات من الشوارع الرئيسية، ولكن جيش الاحتلال يمنع إلى اليوم إدخال أيّ كميات من وقود السولار للطواقم البلدية». وتابع المصدر: «الأزمة الحالية بحاجة إلى تضافر جهود كبيرة جدّاً لاحتوائها. والأسوأ من ذلك كلّه، أن جيش الاحتلال يستهدف أيّ عربة تحاول نقل النفايات إلى المكبات التقليدية الموجودة بعيداً من الأحياء المأهولة. لذا، يضطرّ الأهالي والطواقم المتطوّعة، إلى جمع القمامة في مكبات تتوسّط الأحياء العمرانية المكتظّة بالسكان».

ولعلّ أخطر نتاجات تدهور الوضع البيئي الحالي، هو انتشار الأوبئة والأمراض، وأهمّها التهاب الكبد الوبائي، إلى جانب كثافة انتشار الحشرات المؤذية مثل البعوض. وبحسب الدكتور محمد البراوي، فإن معدّل الإصابة بمرض الكبد الوبائي ارتفع أخيراً إلى مستويات قياسية، إذ يستقبل مستشفى «كمال عدوان»، وهو المؤسسة الحكومية الوحيدة التي لا تزال تعمل في مناطق شمال وادي غزة، المئات من الحالات بشكل يومي. وقال البراوي: «السبّب الرئيسي للمرض هو قلّة النظافة الشخصية وتدهور المستوى الغذائي. قبل شهرين من الآن، كانت العدوى قد تفشّت في صفوف الأطفال دون سن العاشرة. في الوقت الحالي، يصيب المرض كل الفئات العمرية، بما فيها الشباب والشيوخ، وهذا مؤشّر خطير».

وفي ظلّ هذه الأوضاع، تندلع، في ساعات المساء من كل يوم، معارك مطاردة البعوض في داخل الخيام والفصول الدراسية المكتظّة بالنازحين في مراكز الإيواء، إذ لا حلول تقنية ولا مبيدات يمكن أن تعالج المشكلة. وتقول أم محمد التي تسكن في إحدى مدارس وكالة «الأونروا» في مخيم جباليا: «بنحرق مريمية، بنولع نار لتطلع دخان داخل الصف، حتى نطرد البعوض والحشرات الغريبة، بلا فائدة، ما فيه حلّ إلا إنو نطاردهم بالإيد، ممكن تتخيّل شو يعني نقضي ثلاث ساعات واحنا بنصيد البعوض واحدة واحدة، ونغلق الأبواب والشبابيك في هذا الجو الحارق، حتى ما يدخل غيرهن».

طوفان الأقصى

هبّة الجامعات تعمّق مأزق الديموقراطيين

الطلاب الأميركيون: لا تراجع عن نصرة غزّة

خضر خروبي

على وقع الجولات المتواصلة من «الكرّ والفرّ» بين الشرطة والطلاب المحتجّين في جامعات الولايات المتحدة، لا تزال الاحتجاجات الطالبية داخل تلك الجامعات، تهيمن على المشهد السياسي الأميركي. وفي وقت شرعت فيه إدارات جامعات من مثل «كولومبيا»، و«كاليفورنيا»، و«ستانفورد»، وكذلك «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا»، في الإفصاح عن نواياها حسم الموقف بالقوّة، وفرْض إجراءات عقابية في حقّ الطلاب، خلال الساعات المقبلة، مالت المؤسسات التعليمية الأميركية منذ بدء التظاهرات إلى تبرير خطواتها تحت ذرائع متنوّعة، من ضمنها «ضمان سلامة الحرم الجامعي»، و«الحق في التعلّم» بالنسبة إلى قسم من الطلاب غير المشاركين في الاحتجاجات، إلى جانب المزاعم حول «مكافحة انتهاك قواعد الاحتجاج»، فضلاً عمّا أظهرته من خشية على «سلامة» الطلاب من اليهود، وتجاهلها في الوقت نفسه مخاوف مشابهة إزاء حياة الطلاب المنحدرين من أصول عربية ومسلمة. ومع ذلك، فقد بات جلياً أن «الهبّة الطالبية»، بوصفها إحدى مترتبات دعم إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للعدوان الإسرائيلي على غزة، قد فاقمت من حدّة التصدّعات القائمة أصلاً داخل الحزب الديموقراطي، بسبب تلك الحرب، وأضعفت على نحو أكبر «الخطوط الرئاسية» للأخير في انتخابات تشرين الثاني المقبل.

«كباش الجامعات»... تابع

أمام تكرار المشاهد نفسها من الاعتقالات في صفوف الطلبة المعتصمين داخل باحات جامعات عدة، في طليعتها «فرجينيا كومنولث»، و«فلوريدا»، و«يوتا»، والتي طاولت أكثر من 800 متظاهر منذ الـ18 من الشهر الجاري، عاد المحتجون في جامعات أخرى، إلى نصب خيام الاعتصام تضامناً مع زملائهم المعتقلين، وتجديداً للمطالبة بوقف دائم لإطلاق النار في غزة، ووقف المساعدات العسكرية الأميركية إلى إسرائيل، وسحب استثمارات الجامعات من الشركات التي تربطها علاقات بالجيش الإسرائيلي، وهو ما شهدته، على وجه التحديد، باحات جامعتي «مينيسوتا» و«ييل»، حيث توافدت أعداد جديدة من الطلبة لإعادة إنشاء مخيّم تضامني، بعد ساعات من فضّه من قِبَل الشرطة. ومع تلويح جامعة «كولومبيا» بالعودة إلى المقاربة الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات، وإصرارها على قطع مسار التفاوض مع الطلبة وفصل مجموعة من المحتجين، عمد المشاركون في الاحتجاجات إلى اقتحام مبانٍ داخل الجامعة، وأبرزها المبنى الإداري التاريخي «هاميلتون هول».

وعلى جنبات هذا المشهد، لا تزال «حرب السرديات» محتدمة بين الجامعات والطلبة. فمن جهته، أشار كبير المفاوضين الطلابيين في «كولومبيا»، في حديث إلى شبكة «سي إن إن»، إلى أن جزءاً من خلفيات التحركات يرتبط بقيام إدارة الجامعة بالترويج لرواية معادية للفلسطينيين منذ بدء العدوان على غزة. في المقابل، وبعد محاولة إدارات الجامعات شيطنة الحراك الطالبي، تارة عبر وصمه بـ«معاداة السامية»، وأخرى باتهامه بـ«التعدّي على الملكية الخاصة»، لجأت تلك الإدارات إلى اعتماد تكتيك جديد، يقوم على التشكيك في هوية القائمين على الحراك، وبالتالي في أهدافه ذات المضامين الإنسانية والحقوقية، من خلال اتهام من وصفتهم بـ«المحرّضين الخارجيين» بالوقوف خلف الفعاليات التضامنية مع فلسطين في الباحات الجامعية. لكن صحيفة «نيويورك تايمز» أشارت إلى «عدم توافر الأدلة الكافية التي تدعم ادّعاءات» مديري الجامعات الأميركية على هذا الصعيد، مبيّنة أنه «وفي كثير من الأحيان، كانت مجموعات المتظاهرين تضم في الغالب طلاباً، وموظفين ينتمون إلى الجامعات نفسها التي تشهد تظاهرات»، كما جرى في جامعة «ماري واشنطن» في ولاية فرجينيا، حيث تبيّن أن تسعة أشخاص، من أصل 12 تم اعتقالهم، هم طلاب في الجامعة، وأيضاً في جامعة «إيموري» في أتلانتا، بعدما تبيّن أن 20 شخصاً من بين المعتقلين الـ28 على يد الشرطة، تربطهم صلات (أكاديمية ومهنية) بالجامعة. وبحسب الصحيفة، فإن «الاستثناء الملحوظ» في هذا الخصوص، سُجّل في «جامعة واشنطن»، إذ تبيّن أنه من بين المعتقلين المئة، حوالى 23 طالباً منتسباً إلى الجامعة، وأربعة موظفين عاملين فيها.

> **يعارض 81% من الشباب الأميركي نهج جو بايدن حيال غزة**

تصدّعات «الديموقراطي» ومعارضة الشباب: وجه آخر لمأزق بايدن

إزاء هذا المشهد المتفاقم، بات يُنظر إلى الاحتجاجات، وما تبعها من تصريحات صادرة عن نواب وقادة من «الحزب الديموقراطي»، على أنها مؤشر إضافي إلى تأجّج الانقسامات داخل الحزب. وفي مقابل حديث بايدن نفسه، شأنه شأن النائبين أدم شيف عن ولاية كاليفورنيا، وروبن غاليغو عن ولاية أريزونا، عن ما سمّوه «المضايقات المعادية للسامية» داخل جامعة «كولومبيا»، جاء موقف النائب الديموقراطي عن ولاية تكساس، غريغ كازار، في اتجاه معاكس، حين أثنى على الاحتجاجات الطالبية، مشدّداً على أن «مسار التاريخ غالباً ما يؤول إلى إنصاف أولئك الذين يدعون إلى السلام في وقت مبكّر من الحروب. كما وضع كازار، الذي قدم إلى جامعة «تكساس» للإعراب عن تضامنه مع الطلبة المتظاهرين، ما تشهده جامعات البلاد ضمن تقليد قديم العهد، من الاحتجاجات الطالبية لسنوات، على غرار ما جرى إبّان حربَي فييتنام والعراق. ما قاله كازار، استحضر مواقف متباينة في أوساط النواب الديموقراطيين، بخاصة من اليهود، وفي مقدّمهم جاريد موسكوفيتش، الذي لم يتورّع عن التصويب على كازار، وعلى زملائه من المشرّعين الأميركيين المحسوبين على «الجناح التقدّمي» في الحزب، مستنكراً ما وصفه بـ«حالة الإنكار التي تنتاب هؤلاء، وتبنّيهم وجهة نظر تقوم على فكرة أن جميع (المتظاهرين) مسلمون، وأنه لا وجود لمعاداة السامية» في حرم الجامعات الأميركية. كذلك، استذكر موسكوفيتش إدانة بعض النواب الديموقراطيين اليساريين لتظاهرات شارلوتسفيل، التي نظّمها الجمهوريون في ولاية فيرجينيا، عام 2017، وقد تخلّلتها هتافات وُصفت بـ«المعادية للسامية» وقتذاك، معتبراً أن هؤلاء النواب أنفسهم «بدوا مترددين في إدانة خطاب التهديد الصادر عن (الطلاب) الليبراليين» في «كولومبيا».

ما جاء على لسان موسكوفيتش لاقى رفضاً من قِبَل زميله اليهودي الآخر، النائب عن ولاية نيويورك، جيرولد نادلر، في موقف تقاطع مع ما أدلت به الناطقة باسم الحملة الانتخابية لبايدن، والتي قالت: «بينما وقف دونالد ترامب بفخر إلى جانب المتعصّبين للبيض (في تظاهرات عام 2017)، فضلاً عن تشجيعه حملات القمع العنيفة ضدّ المتظاهرين السلميين في تلك الفترة، فإن بايدن يدافع عن مندرجات التعديل الدستوري الأول، ويعمل على تعزيز الحماية ضدّ معاداة السامية وكراهية الإسلام». وفي الاتجاه نفسه، شدّدت النائبة الديموقراطية عن ولاية جورجيا، رؤى رمّان، على أنه «لا يوجد أي مجال لمعاداة السامية» في الحراك الطالبي، محذّرة من مغبّة «التركيز على عدد قليل من الطلاب المحرّضين (ضدّ اليهود)، وتجاهل الآلاف منهم ممّن يرحبون بهم، ويؤمنون بعالم متعدّد الأعراق والثقافات والأديان». واعتبرت النائبة الأميركية من أصول فلسطينية أنه «عندما نخسر الشباب، فإنّنا لا نخسر أصواتهم في صناديق الاقتراع فحسب، بل إنّنا نخسر تلك الأصوات في العملية الانتخابية برمّتها».

وفي ضوء ما سبق، تكثر التساؤلات في أوساط الديموقراطيين عن ارتدادات الاحتجاجات الطالبية على نتائج الانتخابات الرئاسية، خصوصاً على صعيد استمالة الناخبين اليهود أو العرب، بخاصة الشباب منهم، الذين يشكّلون في العادة قاعدة ناخبة تقليدية رافدة لمعسكر الحزب الديموقراطي، والذين تبيّن أن معظمهم يعارضون كلّاً من ترامب وبايدن. وفي هذا السياق، تلفت شبكة «سي إن إن» إلى أن «القلق والإحباط اللذين يساوران الشباب الأميركي واضحان ومتزايدان»، مشيرة إلى أن مردّ ذلك «يمتدّ إلى ما هو أوسع ممّا يدور في الشرق الأوسط»، في إشارة إلى حالة التململ العام من النظام السياسي الأميركي. وعزّجت الشبكة على تخلّف بايدن عن ترامب بحوالى 11 نقطة في أوساط الناخبين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً، وفقاً لنتائج استطلاع للرأي أجرته خلال الأسبوع الجاري، فضلاً عن تنامي مستويات معارضة الشباب الأميركي لنهج بايدن حيال غزة إلى حدود 81%، و53% في أوساط الناخبين الديموقراطيين، لتخلص إلى أن الأمر ينطوي على «تهديد كبير لحملة الرئيس جو بايدن».

بالحديث عن المواجهة الانتخابية المرتقبة، يرى ستيف إسرائيل، وهو نائب سابق عن الحزب الديموقراطي «أن الجمهوريين ربّما قد يرون أن الفرصة مؤاتية لتوجيه الرسائل السياسية (في خضمّ صراعهم مع الديموقراطيين)، إلا أنه من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت تلك الرسائل ستؤتي أكلها في استحقاق تشرين الثاني المقبل»، معتبراً أن بقاء الاحتجاجات من عدمه سيبقى رهناً لما يجري في الشرق الأوسط. أما الخبير الاستراتيجي، دان سينا، فيقول إن «السؤال الحقيقي مفاده: هل يستطيع الديموقراطيون تصوير أنفسهم مرّة أخرى على أنهم اليد الثابتة على رأس السلطة؟»، ويتابع أن «النشاطات والتحركات التي تخلق حالة من الفوضى على مستوى البلاد، من قبيل ما يحدث في الجامعات، تجعل من الصعب على الديموقراطيين القيام بذلك».

بات ينظر إلى الاحتجاجات الطالبية على انها مؤشر إضافي الى تأجّج الانقسامات داخل الحزب الديموقراطي (أ ف ب)

سوريا

نسخة ثامنة من «بروكسل»
اللاجئون بنداً أوّل... و«التعافي المبكر» متعثّر

علاء حلبي

انطلقت في العاصمة البلجيكية، بروكسل، النسخة الثامنة من مؤتمر المانحين حول سوريا، وسط توقعات بأن تتابع الدول المانحة نهجها في توجيه قسم كبير من الدعم إلى دول الجوار، في سياق الجهود الأوروبية المتواصلة لوقف تدفّق اللاجئين. وتحوّل المؤتمر الذي يشارك فيه نحو 800 شخص، بفعل تدنّي التوقّعات إزاء نتائجه، نظراً إلى النازحين الداخليين منه، إلى ما يشبه اللقاء السياسي والحواري، إذ تجري على هامشه فعاليات عديدة، بعضها يحمل شعار دعم المجتمع المدني، وأخرى تحاول الدول الداعمة للمعارضة استثمارها في إطار تقديم الدعم لمشروع هذه الأخيرة، ومن ضمنها «الائتلاف المعارض» و«هيئة التفاوض». في هذا الوقت، يجول المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، بحثاً عن منفذ يمكن من خلاله إعادة إحياء العملية السياسية، بعدما فشل في تحقيق أيّ خطوة تذكر في سياق الحلّ السوري، بالإضافة إلى تحصيل ما أمكن من الدول المانحة لدعم مشاريع الأمم المتحدة، التي تعرّضت بدورها لانتكاسة كبيرة بعد وقوع الزلزال المدمّر الذي ضرب أجزاء من سوريا وتركيا في شهر شباط من العام الماضي، وصلت إلى حدّ إيقاف عدد كبير من برامج الدعم المقدّمة إلى النازحين في الشمال الغربي من البلاد، واللاجئين في الأردن.

وتواجه مشاريع الأمم المتحدة التي يمكن تقسيمها إلى شقين: مساعدات عينية طارئة، ومشاريع إعادة إعمار (مشاريع التعافي المبكر)، في شقها الثاني، معارضة واضحة من الولايات المتحدة، التي تريد الإبقاء على الوضع القائم، وإغلاق أيّ منافذ تسمح بعودة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم، بما يضمن استمرار ورقة «الأزمة الإنسانية» على طاولة المفاوضات السياسية، وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في سوريا، وخصوصاً أن الرفض الأميركي جاء مقروناً بتراجع حجم تمويل مشاريع الدعم العينية الطارئة. ولتلافي هذه الأزمة، طرحت الأمم المتحدة، أخيراً، مشروعاً لتأسيس صندوق للتعافي المبكر يوضع تحت تصرّفها، غير أنه قوبل هو الآخر بمحاولات أميركية حثيثة لإجهاضه، كون مقره الرئيسي في دمشق، علماً أن المنظمة الدولية لا تزال متمسكة به، فيما تبدي أوروبا من جهتها قبولاً إزاءه على اعتبار أنه يصبّ في اتجاه مشاريعها المستمرة لوقف تدفّق اللاجئين. تجدر الإشارة إلى أن معظم التمويل الذي تتوخاه الأمم المتحدة مصدره دول الخليج، وفق مسوّدة جرى تسريبها للمشروع الذي أعدّه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث، الذي استقال من منصبه في شهر آذار الماضي، معلناً أن الاستقالة جاءت «لأسباب صحية»، فيما تربطها بعض المصادر بالصندوق السابق الذكر.

> **لا توقعات كبيرة من هذه النسخة من «مؤتمر بروكسل»، باستثناء استغلاله كمساحة للنقاش والحوار**

على أيّ حال، لا توقعات كبيرة من هذه النسخة، من «مؤتمر بروكسل»، باستثناء استغلاله كمساحة للنقاش والحوار، ومحاولة الأمم المتحدة توجيه قسم من تعهدات الدول المانحة نحو «صندوق التعافي المبكر»، ومحاولة ترميم ما يمكن ترميمه من النقص الشديد الحاصل في مشاريع الدعم العينية المباشرة، في وقت تحاول فيه دول الجوار (تركيا ولبنان والأردن) تحصيل ما يمكن تحصيله لتلافي الضغط الشديد الذي تسبّبه أزمة اللجوء السوري على اقتصاداتها. وفي سياق متّصل، يزور وزير الدولة للشؤون الخارجية التشيكية، راديك رويش، دمشق بالتزامن مع بدء فعاليات «مؤتمر بروكسل»، حيث يجري سلسلة لقاءات مع مسؤولين سوريين. وذكرت وكالة الأنباء السورية، (سانا)، أن وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، استقبل رويش في مبنى الوزارة، علماً أن التشيك من الدول الأوروبية القليلة التي حافظت على علاقتها مع سوريا، فيما منح الرئيس السوري، بشار الأسد، السفيرة التشيكة في دمشق، إيفا فيلبي، وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، العام الماضي، تكريماً لجهودها في تنمية وتطوير العلاقات بين البلدين. وتأتي زيارة الوزير التشيكي بعد نحو أسبوعين على تقديم قبرص طلباً لإعادة تقييم الأوضاع في سوريا وتحديد المناطق الآمنة من أجل إعادة اللاجئين إليها، وهي مبادرة قوبلت بموافقة التشيك والدنمارك.

(أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان بيع موجودات

صادر عن رئيس دائرة التنفيذ في بيروت
القاضي كالين عبد الله
أساس: 2023/564

طالبة التنفيذ: لجنة البناء القائم على العقار رقم 4898/المصيطبة
المُنفذ عليها: فاطمة محمد توفيق عيسى حلبي

السند التنفيذي: إنذار نفقات مُشتركة تحصيلاً لمبلغ /2485/د.أ. و/12,000,000/ل.ل. واللواحق.

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني على أساس 60% من قيمة التخمين موجودات المُنفذ عليها التالية: غُرفة طعام مُؤلفة من طاولة وعشرة كراسي 3000 د.أ. + طاولة صغيرة حديد 200 د.أ. + لوحة رومبو وجوليت 1500 د.أ. + فيترين عدد 2 2400 د.أ. + طاولة للسجائر عدد 4 800 د.أ. + صالون مُؤلف من كنبة عدد 2 1000 د.أ. + طاولة خشب 300 د.أ. + فاز خزف عدد 2 3000 د.أ. + طاولة مُزخرفة عدد 2 1000 د.أ. + مدفأة ديكور 1500 د.أ. + غلوب عدد 2 1000 د.أ. + باهو خشب 2000 د.أ. + طاولة صغيرة عدد 2 800 د.أ. + سجادة عجمي لون أحمر 3500 د.أ. + سجاد عجمي 4*207 3000 د.أ. + سجادة عجمي 3*1,5 2500 د.أ. + صالون مُؤلف من كنبة كبيرة واثنان صغار 1500 د.أ. + طاولة سجائر خشب 600 د.أ. + كنبة صغيرة عدد 2 800 د.أ. + طاولة سجائر عليها لو أبيض 300 د.أ. + غلوب حديد 400 د.أ. + طاولة بشكل فتريين 300 د.أ. + سجادة عجمي 4*3 3000 د.أ. + سجادة عجمي لون أزرق 1000 د.أ. + غُرفة جلوس أربع قطع 700 د.أ. + كرسي خشب عدد 2 500 د.أ. + سجادة عجمية 3,5*2 2000 د.أ. + طاولة سجائر بشكل فيترين 300 د.أ. + فيترين خشب زجاج عدد 2 1400 د.أ. + تلفزيون 55 LCD 200 د.أ. + طاولة صغيرة 100 د.أ. + فاز صيني 300 د.أ. + طاولة مع جوارير 800 د.أ. + طقم كنبة عدد 3 500 د.أ. + طاولة للسجائر 200 د.أ. + فوتوي قماش 200 د.أ. + بيانو 2000 د.أ. + طاولة مُربعة مع ثلاث كراسي 600 د.أ. + طاولة 200 د.أ. + فاز عدد 2 1200 د.أ. + بارافان حديد 300 د.أ. + براد LG 1000 د.أ. + مايكروايف sharp 100 د.أ. + غُرفة جلوس زاوية ثلاث قطع 300 د.أ. + فاز صيني 400 د.أ. + سرير مُزدوج 700 د.أ. + كنبة للتمدد 300 د.أ. + كونسول خشب 700 د.أ. + كومو عدد 2 200 د.أ. + كرسي خشب عدد 2 300 د.أ. + سرير مُفرد ونص عدد 2 800 د.أ. + كومود 200 د.أ. + درسوار فيه مراة 250 د.أ. + طاولة مع مراة خشب 150 د.أ. + غلوب خرّف صيني 200 د.أ.

جميع هذه الموجودات مُخمنة بقيمة /52500/ د.أ.

فعلى الراغب بالشراء الحُضور يوم الأربعاء الواقع في 2024/5/15 الساعة الرابعة بعد الظهر على العنوان التالي: تلة الخياط، بناية نورا، ط تاسع مصحوباً بالثمن نقداً أو بمُوجب شيك مصرفي فريش مسحوب على مصرف لبنان ورسم الدلالة 5%.

مأمور تنفيذ بيروت
وجدي القزي

تبليغ

جانب: صفاء مصطفى أبو سالم
رقم المحفوظات:
رقم الصادر: 2024/162
التاريخ :2024/3/19
الموضوع: تبليغ مجهول المقام
المرجع: رئيس محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية القاضي الشيخ جعفر كوثراني

ورقة دعوى صادرة عن قاضي محكمة بعبدا الشرعي الجعفري مُوجهة إلى مجهول محل الإقامة المذكور أعلاه في الدعوى المُقدمة عليك من فادي ابراهم حمادي بمادة اثبات زواج أساس 976 تعين موعد الجلسة فيها يوم الأربعاء الواقع فيه 2024/6/26 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتُبرت مُبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.

القاضي
رئيس محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية
القاضي الأول الشيخ جعفر كوثراني

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يُبلغ إلى المُنفذ عليه عمر علي حلوم مجهول محل الإقامة
عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م. تُنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2023/476 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالبة التنفيذ شركة استيراد وتوزيع السيارات سيديا ش.م.ل. ونتاجاً عن طلب تنفيذ سندي دين بقيمة /10650/د.أ. عدا الفوائد والرسوم.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار والأوراق المُرفقة به. علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

تبليغ

رقم المحفوظات: 302
رقم الصادر: 2024/302
التاريخ: 2024/4/29
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، مُوجهة إلى ربيع عبداللطيف جابر مجهول محل الإقامة. في الدعوى المُقامة عليك من مريانا علي بريطع بمادة إثبات طلاق أساس 2024/446، تعين موعد الجلسة فيها يوم الإثنين في 2024/5/27 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا أُعتبرت مُبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
هشام فحص

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت فاديا جرجس بشاره بوكالتها عن هيلانة يوسف نقولا حنا البائع سند بدل ضائع للعقار 1720 مقسم 5 بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب هاشم علي صالح بالأصالة عن نفسه سند بدل ضائع بالعقار 4670 المقسم 13 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب فادي مصطفى قبضاكي بوكالته عن سمير محمد علي قزيحه سند بدل ضائع للعقار 103 القلمون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب سعد خالد قبضاكي بوكالته عن جمعية الجنان سند بدل ضائع للعقار 8302 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت اناث محمود عثمان بصفتها أحد ورثة محمود محسن عثمان سند بدل ضائع للعقار 358 القطين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

وفيات

بمالغ الحزن وعميق الأسى وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
آل جابر وآل غندور وأنسباؤهم ونقابة المحامين في بيروت
ينعون اليكم فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم المحامي الأستاذ
اسامة نزار جابر آل صفا
(ابو وسيم)

زوجته ماجدة كامل جابر
والدته بسيمة سعيد غندور
ابناه: وسيم، وكريم زوجته فرح عبدالله السبع
أبنته: المحامية ريما جابر.
أشقاؤه: المرحوم بشر ، فادي، رياض، الدكتور محمد، والقنصل طارق جابر.
شقيقاته: هيفاء زوجة المرحوم احمد نصار، رباب زوجة المحامي عباس نحلة، ندى زوجة المرحوم نمر ياسين، سمر زوجة علي راشد غندور.
أشقاء زوجته: الوزير والنائب السابق ياسين جابر زوجته وفاء العلي، نصوح زوجته غنوه عماد جابر، ورباح زوجته زينة مصطفى ناصر.
شقيقات زوجته: سناء زوجة سعيد الفار، صفاء زوجة خليل ابراهيم الزين، وهلا جابر.
ووري الثرى يوم الاحد 28 اذار 2024 في النبطية.
تُقبل التعازي في بيروت اليوم الاربعاء 1 أيار 2024 في قاعة جمعية التخصص والتوجيه العلمي -الرملة البيضاء. قرب مقر امن الدولة ، من الساعة الثالثة من بعد الظهر وحتى السادسة مساءا (للرجال وللنساء)

فنون تشكيلية

معرض يحتفي بعميدة الفن التجريديّ اللبناني

سلوى روضة شقير «نحتت» في قلب الحضارة العربية

ريما النخل

معرض استعاديّ لعميدة الفن التجريديّ اللبناني نحتاً ورسماً وخطّاً سلوى روضة شقير (1916-2017) تحتضنه «الجامعة اللبنانية الأميركية» LAU حتى العاشر من أيار (مايو) تزامناً مع احتفالها بالذكرى المئوية لتاسيسها. الحدث الذي يُقام بالتعاون مع «المعهد العربي للمرأة» في مبنى Cezairi التابع للجامعة في بيروت، شهد أيضاً إزاحة الستار عن منحوتة كبيرة للمحتفى بها في حديقة «أورم غراي» في حرم الجامعة، كما صدر كتاب بالإنكليزية عن إرث الفنانة الكبيرة الراحلة حمل توقيع ياسمين نشابة طعان (منشورات «خط»).

هذا المعرض الاستعادي يركّز على الفنّ التصميميّ الذي احترفته الفنانة أيضاً، إذ تعلّمت تقنيات صناعة المينا والمجوهرات في الولايات المتحدة لمدة عامين قبل عودتها إلى لبنان، حيث عرضت أعمالها بانتظام في بيروت، ودرّست النحت في الجامعة اللبنانية بين عامَي 1977 و1984، وتبنّت وسائط عدة وتوسّعت في ممارستها لتصمّم بعض الملبوسات وأغلفة الكتب والسجاد، والنوافير وبرك المياه، والأدوات المنزلية والحلي. ولشغفها، صمّمت كلاً من أعمالها بما يجعله يحمل إمكانات نضجه وتحوّلاته، ويحيله مؤثراً على الصعيد الاجتماعي عن طريق تحفيز الجمهور على رؤية انعكاسه الذاتي في هذه الأعمال.

الفنانة التي عاشت قرناً كاملاً جمعت في أعمالها الشرق والغرب وانتمت عميقاً إلى الحضارة العربية، وإلى الشعر، لسان العرب الذي استلهمت منه بناء القصيدة المفكّاة لإنشاء منحوتة الاصطفاف التراكبي، بأسلوب تصوّفي تجريديّ هو المدخل إلى فهم خصائص عالمها النحتيّ المهندسيّ شكلاً وتركيباً، فمنحوتاتها تشبه القطع المركبة يضمّ بعضها البعض الآخر، ويمكن تفكيكها أو جمعها في بناء واحد. لقد سبقت عصر ما بعد الحداثة فنياً، ولامست فنون التجهيز التي ترتبط بالرياضيات التجريديّة من دون إخفاء العلاقة بالواقع. يمكن تقسيم أعمالها إلى فترات زمنية ذات عناوين، فبين عقدَي الخمسينيات والستينيات، كان «مسار الخطّ»، تلاه بين السبعينيات والتسعينيات، أي فترة الحرب الأهلية في لبنان، ما يمكن تسميته بـ «الثنائيات» أو «المثنويات» التي كانت على شكل قطعتين متقاربتين ترمزان إلى عودة اللحمة بين المناطق التي شطرتها الحرب إلى قسمين. أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فاشتغلت فيها على «القصائد» المستلهمة من القصيدة العربية. وأعمالها كلّها سابقة لزمنها تصوّراً وتكويناً وفرادةً وتنوعاً في المواد (من خشب البلوط إلى البرونز). شقير التي تلقّنت حرفتها الفنية في محترفَي عمر الأنسي ومصطفى فروخ، وهما من روّاد الفن الواقعي في لبنان، افترقت عن واقعيّة معلّميها ونزعت باكراً إلى التجريد بفضل استيعابها الحداثة الغربية أثناء دراستها الفلسفة في الجامعة الأميركية، ثم التحاقها بالمدرسة الوطنية للفنون الجميلة في باريس ومن بعدها «أكاديمية دو لاغراند شومير»، متأثّرة في تلك المرحلة بالفنان الهولندي موندريان، وصولاً إلى امتلاك رؤيتها الخاصة وابتداعها «القوافي البصريّة» التي تعدّ التيمة الأساسية التي تطبع معظم أعمالها عبر الواحد في المتعدّد.

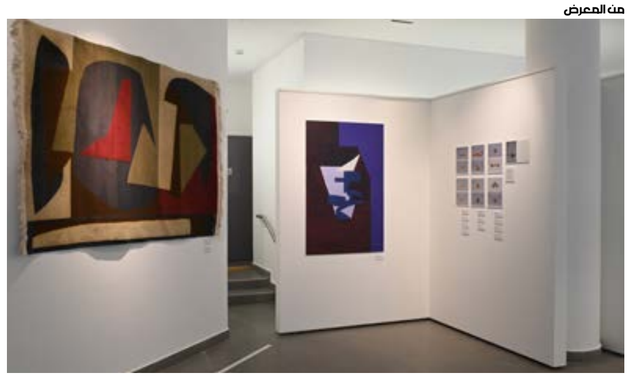

من المعرض

في مجموعتها المشهورة «القصائد»، تتشابك منحوتاتها المصنوعة من الخشب والألمنيوم والنحاس والطين والألياف الزجاجية، في محاكاة بصرية لبنية الشعر الصوفيّ وتركيبه حيث المقطع الشعريّ قائم بذاته ومندمج في الوقت عينه بالقصيدة. أمّا سلسلة «ثنائيات»، فتتألف من أزواج من المنحوتات الصغيرة بالنحاس والألمنيوم والزجاج والطين المشوي والخشب. الأشكال الثنائية، تتعانق وتتشابك كأنّها مستلهمة من فيزياء الكمّ وعلم الأحياء الجزيئي، لتصوّر العلاقة بين الثبات والانسياب، التوليد والتحريف، اللحظة واللانهائي. خلال الحرب الأهلية، غابت عن المشهد التشكيلي وانصرفت إلى تنفيذ عدد من تلك القطع الثنائية التي تكتنف توقاً إلى الاندماج بعد انقسام وتبعثر بفعل الحرب، لتتحد في بنية واحدة، رغم أنّ شيئاً ما يحول دون تلك الوحدة.

أمضت شقير معظم القرن العشرين في النحت والرسم وتصميم الأغراض الزخرفية بنفَس تشكيلي ابتكاريّ مثير للدهشة، فهي المرأة العربية الأولى التي احترفت النحت واقتحمت بجرأة ميادين ملغّمة. تحتت كأنّها تكتب قصيدة عمودية مقفاة، ذات نَفَس صوفيّ تجريديّ في الوقت نفسه. انتقلت سريعاً من معقل الفن المحافظ إلى الطليعية، تحرّكها دوماً أسئلة حول طبيعة الواقع والكون في معادلات هندسية ولونية، كأنّها إزميل العقل في جسد الرؤى الصوفية. نفرت من الفكر الاستيعابيّ التغريبيّ الذي كان يمثله أمثال شارل مالك وموسى سليمان، رافضة مزاعم التفوق الثقافي الغربي التي روّجها أساتذة الأدب والفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت حيث درست الفلسفة. آمنت بأنّ المعنى الفني ملازم لإطاره الاجتماعي والبنيويّ والسياسيّ، فلكل حضارة هدفها الخاص، وأثبتت بفنّها أنّ العرب طوّروا فهماً فريداً للوجود يتجاوز الخضوع للقيود الزمانية والمكانية ويمكنه الاندماج في الحداثة. تمرّدت سلوى روضة شقير بشخصيّتها القوية، المثقفة والمبدعة، على الخضوع لأحد الخيارين في تلك الفترة: الاستيعاب أو الانعزال، فلا هي ماشت الفكر الاستيعابي على طريقة أساتذتها في الجامعة الأميركية، ولا رضيت بالانعزال والاستسلام، مؤكدة على أنّ الحضارة العربية الإسلامية تتفق مع احتياجات المعاصرة العالمية، وكسبت بفنّها هذا الرهان.

لدى سفرها إلى باريس في تموز (يوليو) 1948 لمتابعة دراساتها الفنية، ظهرت في رسومها (أعمال الغوّاش وتلك التخطيطية) زوابع من الحركة والتفاعل والاستكشاف والابتعاد عن الأسلوب الواقعي. ومن المحطات المهمة في مراحل إعدادها الفني دراستها الرسم لدى الفنان الكبير فرنان ليجيه رغم رفضها تجاوز المنظور الواقعي كلّياً نحو الأشكال المختزلة. استخلصت جوهر العناصر التصويرية المتعلقة بالأشكال الهندسية والحروف العربية في لوحاتها وأخضعتها لتحويلات جذرية متنوعة، لونية وتجزيئية، فكانت بدايات أسلوبها في بناء «الوحدات» الذي استخدمته لاحقاً في أعمالها النحتية المركبة. تناولت ببساطة عناصر ثنائية البعد، مثل المستطيل، وجزّأتها وفقاً لحركات غير منتظمة بل تكرارية، حتى بلغت بحماستها المتاجة الأعمال ذات الأبعاد الثلاثة وحتى الرابعة. أخضعت منحوتاتها لاختبار إمكانات لا نهائية.

أسهمت سلوى روضة شقير في الفن العالمي أيضاً، ففي عام 1955 مثلاً، قامت بجولة في أكاديميات الفنون الأميركية، ولا يزال ارتباطها بالحداثة الأميركية يستدعي الدراسة والبحث. وفي عام 1969 استضافتها الحكومة الفرنسية لتقيم سنة كاملة ولتتلقى بعدها دعوة من «صالون أيار (مايو)» الباريسي دعوة للمشاركة فيه، وأقيم لها معرض

> رفضت مزاعم التفوّق الثقافي الغربي التي روّجها اساتذة الجامعة الاميركية في بيروت

استعاديّ في «متحف تيت للفن الحديث» اللندني عام 2013، ونالت عدداً من التكريمات في لبنان ومصر والعراق وبعض دول الخليج. أما المعرض الاستعادي الحاليّ، فمحطة تكريمية إضافية لفنانة تستحقّ متحفاً خاصاً باسمها.

معرض تكريمي لسلوى روضة شقير: حتّى العاشر من أيّار ـ مبنى Cezairi (الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة ـ بيروت) ـ للاستعلام: 01/786456

في محترفها عام 1976

حلمت ببيروت مليئة بالنوافير

رنا علّوش

قد يعرّف غالبية المطّلعين على عالم الفن البصري، أنّ سلوى روضة شقير رسامة ونحاتة، وعميدة الفن التجريدي في العالم العربي. لكن أعمال شقير تخطّت حدود اللوحة والمنحوتة، وانتقلت بالروحيّة نفسها إلى عالم التصميم الذي أسهمت في تشكيله. جاء المعرض الاستعادي البيروتي (راجع مقال الزميلة ريما النخل) نتيجة جهود نخبة من خرّيجي الجامعة التي تخرّجت فيها شقير في الأساس، فيما تولّت الأكاديميّة ومديرة «معهد الفن العربي» (IAAW)، ياسمين نشابة طعان تقييم المعرض. درست طعان الفنون الجميلة وفن التصميم الإعلاني في LAU وعملت على كتاب يتناول تعدد المواد في أعمال شقير ويحتفل بمجموعة أعمالها كشخصيّة أساسية في تاريخ الفن والتصميم في القرن العشرين.

توضح طعان أنّ هدف المعرض هو الاحتفال بخريجة جامعتهم. أمّا الهدف الثاني، فهو تسليط الضوء عليها كمصممة وليس فقط كتشكيليّة وعرض أعمالها التصميميّة لتكون إلهاماً لطلّاب جامعتهم، مضيفة: «يحتفل هذا المعرض، المبني على كتابي عن شقير، بنهجها في إزالة الحدود عبر دمج العلوم والفن والعمارة والتصميم؛ وهو نهج يستمر في إلهام الأجيال الحاليّة والمستقبليّة من الفنانين والمصمّمين. لقد كانت فنانة متجذّرة في تراثها العربي بدلاً من التقاليد والأعراف الغربيّة، وطورت تجريداً هندسيّاً حديثاً في تصميم أثاثها ومنسوجاتها ومجوهراتها».

بين التشكيك والتصميم

قبل التطرق إلى أعمال شقير التصميميّة، يجب توضيح الفرق الأكاديمي بين العمل الفني التشكيلي والعمل التصميمي. يشمل الفنّ التشكيلي كل ما يُرى بالعين ويُشكّل باليد، وتدرج في خانته لوحات شقير وأعمالها النحتيّة. أمّا الأعمال التصميميّة للفنّانة، فهي لا تقتصر فقط على تمتّع عين الجمهور بها، بل يمكنه أن يستعملها ويوظفها في حياته اليوميّة. تقدّم الأعمال التصميميّة المعروضة في LAU لمحة عما يدور في عقل شقير. كأنّها كانت تحلم ببناء بيروت من جديد، لتصبح مدينة مليئة بالفن والنوافير والمنحوتات. في عام 1956، قضت الفنّانة معظم وقتها في محترفها الخاص في بيروت، تعمل على تطوير نماذج أوليّة للأجهزة الكهربائيّة والمصابيح والنوافير وغيرها من أثاث الشوارع. كانت تعتمد في ذلك على مواد عدة وتستند إلى الدراسات العلميّة، لتشكّل يدها عالماً جديداً كان في مخيلتها فقط.

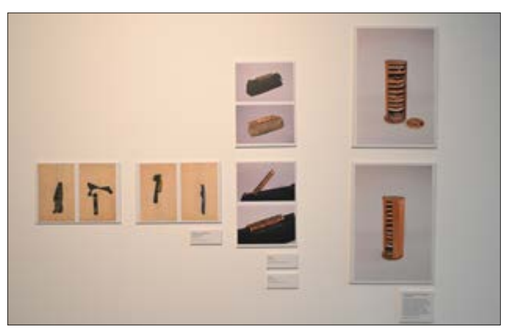

الأثاث والأواني

لم تقتصر مخيّلة شقير الإبداعيّة على بناء مدينة جديدة فقط، بل امتدت إلى داخل بيوتها. طوّرت مؤلفاتها الإيقاعيّة إلى المفروشات والسجاد وعملت على تصاميم لأثاث البيوت، بما في ذلك سرير وخزانة ذات أدراج وصندوق العاب لغرفة نوم ابنتها، بروح وحداتها المستطيلة المتجزئة نفسها، وباستخدام الألوان البرتقالية الزاهية. كانت مسؤولة قسم الحرفيّات في «الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة» وعملت على تنفيذ مجموعة الأواني والأدوات المنزليّة الخاصة بها، من دون التخلّي عن تركيباتها الهندسيّة الملوّنة. كما صمّمت سجادات تحتفل بأسلوبها التجريدي المتفرّد والمستوحى من أرابيسك المساجد الإسلاميّة.

المجوهرات والملابس

تُظهر تصاميم مجوهرات شقير اللغة الفنيّة للتجريد، ويمكن اعتبار خط مجوهراتها، بمنزلة منحوتات مصغّرة، تدلي ببيانات خاصة لدى ارتدائها. أمّا الملابس التي صمّمتها، فتعتبر بمنزلة لوحات متنقّلة على أجساد من يرتديها، حيث تحمل الطابع الهندسي ذاته الذي عرفت به شقير.

المعرض التكريمي

يقدّم المعرض البيروتي جميع تصاميم شقير المتنوّعة من أثاث لنوافير وأوان ومجوهرات، إضافةً إلى أغلفة الكتب والملصقات الداعية لحضور معارضها. يتضمّن المعرض أيضاً مقالة محميّة بالزجاج، كتبتها الأكاديميّة التي تخرّجت وعملت في LAU مهرانجيز إيراني، في سبعينيّات القرن الماضي. في مقالتها، رسمت إيراني صورة لطبيعة النحّاتة اللبنانيّة المعاصرة ومكانتها، متطرقةً إلى تعدد موادها ووسائطها، إذ «عملت بجميع الوسائط النحتيّة الممكنة بدءاً من الطين إلى الخشب والبلاستيك والزجاج العضوي والمعادن والحجر. رغم أنّ اسمها في الوقت الحاضر يرتبط في الغالب بفن النحت، إلّا أنّها قامت أيضاً بأعمال جميلة في الرسم، والنسيج، والمجوهرات والسيراميك».

على شاشة المعرض، يتسنّى للجمهور مشاهدة فيديو وثائقي من أربعة دقائق عن الفنّانة أعدّه سامي شقير وهو خرّيج LAU أيضاً. يعرض الفيديو محادثة مع هالة شقير، ابنة سلوى، عن عقليّة الفنّانة التي رفضت التقلّد بالغرب، وأعمالها غير المألوفة وعن سلوى الأم. تقول الابنة: «كانت أمّي مقتنعة بما تفعله، لم تهتم يوماً لآراء الغير».

أمّا بالعودة إلى كتاب ياسمين نشابة طعان، فتعلّق الأخيرة بأنّ شقير «استكشفت مجموعة كبيرة من المواد، وجمعت معرفتها في العلوم والهندسة الإسلامية والهندسة والشعر لإنتاج عدد من أعمال التصميم التي نفذتها على مدى خمسة عقود. رغم عدد من التحديات التي واجهتها خلال مسيرتها المهنيّة، إلا أنّها واصلت تقديم أعمال حديثة وعربيّة. استناداً إلى تراثها العربي، بدلاً من التقاليد والأشكال الغربيّة، قدمت الفن التجريدي الهندسي بأسلوب حديث. كانت مفتونة بالهندسة الصوفيّة ومفهوم اللانهاية. وأولت اهتماماً خاصاً بتطوير الأشكال المتشابكة وبناء أشكال معياريّة أثناء استكشاف المواد الجديدة ومعالجتها والجمع بينها في تطوير الحلول، ليس فقط للمنحوتات واللوحات ولكن أيضاً لمنتجات التصميم».

> صمّمت سجادات بأسلوب مستوحى من ارابيسك المساجد الإسلاميّة

هكذا، بجهود مشتركة من خريجي LAU، أقيم المعرض التكريمي داعياً الزوّار إلى اكتشاف الطرق المختلفة التي طوّرت بها شقير الأشكال المتشابكة وبناء الأشكال المعياريّة، أثناء اختبارها مواد جديدة. وهو يشرّع نافذة أيضاً على كيفية تفاعل شقير بشكل إبداعي مع مجتمعها وثقافتها وتراثها.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 1 ايار 2024 العدد 5190

نبض المدينة

«متروبوليس» راجعة... معقلاً للسينما والشباب!

رضا صوايا

منذ عام 2006، شكّلت صالة «متروبوليس» معقلاً لمحبّي سينما المؤلّف والإنتاجات المستقلّة وسط الكم الكبير من الصالات الخاصة بالسينما التجارية، وخصوصاً الهوليوودية. هكذا، أوجدت لها مكانةً راسخة في نسيج المدينة الثقافي، إلى أن جاءت الهزّات المتتالية التي شهدها لبنان في السنوات الأخيرة ليقضي على الصالة التي أقفلت أبوابها عام 2020. تتقاطع وتتشابه قصة «متروبوليس» مع حكاية لبنان في العقدين المنصرمين، مع كل ما رافقهما من أحداث وتحديات: كبوة ونهوض، فكبوة ورفض للاستسلام ومواصلة للتحدي بأشكال أخرى. انطلاقاً من ذلك، ها هي الصالة تعلن عن عودتها بحلةٍ أخرى، لكن بالمضمون والتوجّه نفسيهما: فالتجديد ليس فقط في الشكل والمكان، وإنما بالروحية والأصالة نفسيهما التي عهدهما محبّوها.

بدأت حكاية «متروبوليس» في عام 2006، كصالة متواضعة في شارع الحمرا، وتحديداً في «السارولا الصغيرة» التابعة لـ «مسرح المدينة». لكنها سرعان ما اصطدمت بالواقع الأليم آنذاك، بعدما تزامن افتتاحها مع حرب تموز. وعوض أن تعجّ بالمشاهدين، تحوّلت إلى ملجأ للنازحين من آلة القتل والدمار الإسرائيليين. معمودية نار لم تحبط عزيمة القائمين على «متروبوليس»، وخصوصاً مديرة «الجمعيّة اللبنانيّة للسينما المستقلة ـ متروبوليس سينما» هانية مروة وباقي فريق العمل الذين أقاموا أنشطة ثقافية وسينمائية للأطفال والعائلات التي التجأت إليها. لم تكن الحرب التحدي الوحيد الذي واجهته «متروبوليس»، فالتحدي الأكبر كان ولا يزال محاولة النهوض بالثقافة السينمائية في لبنان وتقديم فنّ مختلف عن الأنماط الاستهلاكية والتجاريّة الرائجة. أثمرت البذور التي غرستها «متروبوليس»، فنما جمهورها، وباتت بحاجة إلى مساحة تتسع لعدد أكبر من المشاهدين، فكانت النقلة بعد عامين، من الحمرا إلى الأشرفية وتحديداً إلى «سنتر صوفيل»، في صالتين كبيرتين لـ «أمبير» تتسع كل منهما لحوالى 270 كرسياً. فكان «متروبوليس أمبير صوفيل» الاسم الذي سيطبع الفضاء الثقافي لبيروت للسنوات القادمة.

موقع الصالة الجديد قبالة المرفأ

وإذا كانت التجربة قد ولدت في شارع الحمرا، فإنها نضجت وتجذّرت في الأشرفية حيث تفجّرت الطاقات والمواهب وبلغت «متروبوليس» أوج تألقها طوال 12 عاماً، حيث تتالت المهرجانات والأنشطة ومُنحت فسحة أمل للمواهب اللبنانيّة والعربيّة وأصحاب الإنتاجات المستقلّة والفيديوات التجريبية والأفلام الوثائقية، ومدت الأيدي إلى الطلاب والشباب والمدارس...

على مدى أكثر من عقد، نجحت «متروبوليس» في غرس جذورها في الأرضية الثقافية لبيروت ولبنان بشكل عام، حتى بات حضورها جزءاً لا يتجزأ من النسيج المديني والإبداعي لأجيال تحتاج إلى من يؤمن بها ومواهبها. شاء حظ «متروبوليس» ربما أن ترتحل عن بيروت عام 2020 قبل انفجار المرفأ. حظ ليس في النجاة بمقدار ما هو تجنّب رؤية المدينة مدمّرة، بعدما أسهمت على طريقتها في جزء من نهضتها. أقفلت السينما أبوابها من دون أن توقف الجمعية أنشطتها، عبر التعاون مع عدد كبير من المراكز الثقافية في مناطق عدة. ولأن الحنين يبقى لأول منزل، كان لا بد لـ «متروبوليس» أن تعود إلى بيروت ولو بعد أربعة أعوام، وفي مكان له رمزية كبرى. من مار مخايل، مقابل أهراءات القمح المدمّرة على أرض وضعت في خدمة «جمعية متروبوليس» لمدة ثمان سنوات من قبل شركة Unifoncière S.A.L. فالقمح ينبت ولو بأشكال أخرى، وبذور الفن لا تزال تجد أرضية خصبة لها في بيروت. تشرح زينة صفير، رئيسة «الجمعيّة اللبنانيّة للسينما المستقلة ـ متروبوليس سينما» أن «الافتتاح الأولي سيكون في حزيران (يونيو) المقبل، على أن يكون الافتتاح الأشمل في أيلول (سبتمبر). وسيضمّ المقر الجديد لسينما «متروبوليس» الذي صمّمته وأشرفت على تنفيذه المهندسة المعماريّة صوفي خياط، صالتي سينما، واحدة تتسع لـ 190 شخصاً والثانية لـ 90 شخصاً، إضافة إلى مساحة خارجية تتسع لـ 350 شخصاً وتتضمن سينما في الهواء الطلق، ومقهى ثقافياً. كذلك، سيضم المقر «سينماتيك» تحوي داتا ضخمة للأفلام اللبنانيّة، و«هناك عمل جاد لتطوير السينماتيك من حيث ترميم الأفلام والحفاظ عليها». أما بالنسبة إلى البرامج والمشاريع المرتقبة، فـ «ستعود متروبوليس بأنشطتها المعهودة من مهرجانات وعروض أفلام و Ciné Concert ومساحة مخصّصة للسينما اللبنانيّة والعربيّة، إضافة إلى إنفتاح على سينما الشرق الأقصى وأميركا اللاتينيّة وأوروبا الشرقيّة وأفريقيا التي لم تأخذ مساحة كافية في بيروت. ومن المهرجانات المرتقبة في أيلول مهرجان «شاشات الواقع» الذي سيعرض عدداً كبيراً من الأفلام الوثائقية المحليّة والدوليّة. كذلك، ستواصل «جمعية متروبوليس» جهودها لناحية التعاون مع الطلاب والمدارس وعروض الأفلام في المدارس، الذي نعدّه من أبرز وأهم مشاريعنا، إذ يسهم في بناء جمهور واعٍ ويسمح بخلق نقاشات فكرية عميقة. ومن ضمن خططنا للاستثمار في الشباب وفي الغد، سنعيد إطلاق مهرجان الشباب».

لاقت الجمعيّة منذ تأسيسها دعماً من ممولين محليين وأجانب. ولأن مسألة التمويل الأجنبي باتت عرضة لعدد من التساؤلات لناحية المشاريع والأهداف والرسائل، تؤكد صفير أن «منذ انطلاقتها، حافظت «متروبوليس» على استقلالية في خياراتها وتوجّهاتها، ولم تفرض عليها أي شروط في طريقة عملها، فمواقفنا وهويتنا عربيّة ولم نرضخ يوماً لأي تمويل، ونعرف كيف نختار شركاءنا الذين يشاركوننا الرؤية نفسها». وحول التحديات من حيث الاستثمار في الفن في مراحل الانحطاط الثقافي التي تمر بها المجتمعات عادة كحال مجتمعنا اللبناني، وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصاديّة التي عصفت بالبلاد، وحولت اهتمامات معظم اللبنانيين نحو الشؤون الحياتية الأساسية، ترى صفير أن «العودة ليست سهلة أبداً. واجهنا عدداً من الصعوبات، لكننا اعتدنا أن نقاوم للحفاظ على مكانة معيّنة للثقافة في لبنان، ولو كانت أصعب كل يوم». وتلفت إلى أنه «من إيجابيات افتقارنا إلى مقر ثابت منذ عام 2020 عملنا في مناطق مختلفة من لبنان ووصلنا إلى شرائح واسعة ومختلفة من المواطنين، وهو ما يستكمل أيضاً نشاطنا في المدارس الذي يسمح لنا بالتواصل مع النسيج المجتمعي بأكمله».

على بالي

أسعد أبو خليل

وأخيراً ظهرَ محمود عبّاس. صعد إلى المنبر في حفل في الرياض (جرّوه إليه مع أنّ المناسبة ليست لـ «رؤساء الدول» على افتراض أنه يرأس دولة وهميّة متخيّلة). أهم ما قاله عبّاس هو أنّ حصول إسرائيل على «الأمن الكامل» هو «واجبنا» أي واجب الشعب الفلسطيني. أكرّرُ نفسي عندما أقول: لا خلاصَ للقضيّة الفلسطينيّة قبل مراجعة مسار منظمة التحرير وقيادة ياسر عرفات. المسار التفاوضي (حتى لا نتحدّث عن المسار القتالي الذي أوصل إلى الهزيمة مرتيْن وإلى طرد قوات منظمة التحرير من بلدَين) كان كارثياً. قبول عرفات بفرضيات ومصطلحات التفاوض، مسؤول عن الأزمة التي عانتها الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أن قرَّرَ أنّ التفاوض لا الكفاح المسلّح (الذي قاده بصفته «القائد العام لقوّات الثورة الفلسطينيّة»، أرتعش جللاً عندما أكتب العبارة). قبلَ مثلاً بمبدأ «الأمن لإسرائيل». والمفهوم بحد ذاته (انطلق من الحركة الصهيونية الأميركيّة) عنصري جداً، إذ إنّه يعترف بحق الأمن لشعب واحد في حرب مع شعب آخر. لا نسمع مثلاً بحق الشعب الفلسطيني بالأمن. على العكس، المعادلة الصهيونيّة روّجت ورسّخت لفكرة: الأمن لإسرائيل وحق تقرير المصير المنقوص والمُقيَّد للشعب الفلسطيني. عرفات في مسار تفاوضه قبِل بدونيّة الحياة الفلسطينيّة مقابل حياة الإسرائيليّين. لا تستحق حياة الفلسطينيّين نفس الاحترام الذي تلقاه حياة الإسرائيليّين. حتى في عام 1988 عندما قرأ نصّ وزارة الخارجية عن نبذ وإدانة «الإرهاب» والتنصّل منه، كان يعترف بأن نضال الشعب الفلسطيني هو إرهاب. كان يستطيع أن يُضمِّن النصّ (الذي قرأه من دون أي تعديل لأن أميركا اشترطت ذلك عليه من أجل أن تمنح منظمة التحرير شرف التخاطب مع مسؤولين أميركيّين) إدانة لتاريخ طويل من العنف الإرهابي الإسرائيلي. لم يعد ذلك ممكناً. اعتنق عرفات مفاهيم صهيونية عبر قبوله بالتصوّر والمفاهيم الأميركيّة للتفاوض بين الطرفَين، وهذه المفاهيم صنعها اللوبي الإسرائيلي. عندما يقول عباس إن واجب الشعب الفلسطيني هو حماية «أمن إسرائيل الكامل» فإنه يعترف بأنه دوني، وأنّ شعبه من مستوى متدنٍّ لا يحظى بما يستحقّه الشعب الإسرائيلي.

المفكرة

سيرين فتّوح: بيروت ما بعد الكارثة

■ سيرة سينمائيّة لمدينة بيروت على مدار ثلاث سنوات، يقدمها فيلم «خلف الدرع» الذي يُعرض غداً في «متحف سرسق» بالتعاون مع «أشكال ألوان»، لتلي العرض جلسة أسئلة وأجوبة حول الفيلم. الوثائقي الذي يحمل توقيع الفنّانة البصريّة والباحثة اللبنانيّة سيرين فتّوح (الصورة)، يتناول اللحظات المفصليّة في التاريخ القريب للبنان، من «ثورة تشرين» عام 2019 إلى انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) عام 2020، بالتوازي مع تسليط الضوء على التفاصيل الروتينيّة للحياة اليوميّة في المدينة.

«خلف الدرع: فيلم وثائقي»: غداً ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «متحف سرسق» (الأشرفيّة). للاستعلام: 01/202001

فؤاد وسينتيا: كتاب حياتي يا عين!

■ داخل شقّة بيروتيّة متواضعة، يعيش زوجان مسنّان ينتظران بفارغ الصبر عودة ابنهما من الخارج. وسط ذكرياتهما ومشاحناتهما الطريفة، يجدان السلوى في أبسط أفراح الحياة. تفتح قصتهما نافذةً لاستكشاف عميق للتجربة الإنسانيّة. مسرحية «غمّض عين فتّح عين» (كتابة وإخراج كريم شبلي وسارا عبدو) التي عُرضت العام الماضي، جامعةً الممثلين فؤاد يمّين وسينتيا كرم، تعود بعد غدٍ لتقدّم في ستّة عروض على خشبة «مسرح المونو». يستعيد العمل ذكريات جيل عاش الصمود والخسارة بحُبّ وضحك وغصّة.

مسرحية «غمّض عين فتّح عين»: الجمعة 3 أيّار (مايو) ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح المونو» (الأشرفيّة). للاستعلام: 76/376730

صوفيا لورين «تنتظركم» في الجميزة!

■ تظهر الممثلة الشهيرة صوفيا لورين في صورة وهي تقود سيارة «الكورفيت» في أحد شوارع لوس أنجليس عام 1956. وهناك صورة نادرة التُقطت عام 1945 لطيّار يقود طائرة حاملة علامة الصليب النازي، وصوَر أخرى تستعرض سائقي سيّارات السباق المشهورين والدرّاجات الناريّة والطائرات. هذا ما سيشاهده زائر معرض «عودة إلى المستقبل» الذي افتتحته صالة Art District في السابع والعشرين من شهر شباط (فبراير) بالتعاون مع منظمة Speedbird Production في مدينة آرل الفرنسيّة. ونظراً إلى الإقبال الذي حظي به المعرض، فقد قرّرت الصالة تمديد مدّة عرضه مرتين. سيكون الجمهور على موعد مع رحلة زمنية تُعيده إلى الفترة الممتدة بين أربعينيّات وستينيّات القرن الماضي.

معرض «عودة إلى المستقبل»: حتّى الثاني من شهر حزيران (يونيو) . صالة Art District (الجمّيزة). للاستعلام: 81/680069

«هالمرّة عنجد»: لولا فسحة... السخرية

■ يتضمّن «هالمرّة عنجد» (كتابة نور رجب وماريا بشور ـ إخراج رين صعب) سلسلة من سبعة مشاهد كوميديّة ساخرة، تتناول عدداً من المواضيع الاجتماعيّة الإشكالية. العرض الذي يقدّم غداً في ملتقى «بيت ملكة» يؤدي بطولته تلاميذ محترف التمثيل Express and Impress الذي تديره مخرجة العرض، ويهدف إلى تسليط الضوء على المواهب التي لم تحظَ بحقّها أكاديميّاً أو عملياً في مجال التمثيل، لكنّها تمتلك الشغف الكافي للعمل على موهبتها وتطويرها.

عرض «هالمرّة عنجد»: غداً حتّى الخامس من أيّار (مايو) ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ ملتقى «بيت ملكة» (عين الرمّانة). للاستعلام: 03/709821

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com